

مجلس الأمن

مؤقت

السنة السادسة والسبعون

الجلسة ٨٨١٢

الجمعة، ٢ تموز/يوليه ٢٠٢١، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد دور ريفيير	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إستونيا	السيدة يورغنسن
	أيرلندا	السيدة بيرن ناسون
	تونس	السيد الأدب
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة كنغ
	الصين	السيد داي بنغ
	فييت نام	السيد دانغ
	كينيا	السيد كيماني
	المكسيك	السيد بوينروسترو ماسيو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	اللورد أحمد
	النرويج	السيدة يول
	النيجر	السيد مامان ساني
	الهند	السيد تيرومورتي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس – غرينفيلد

جدول الأعمال

السلام والأمن في أفريقيا

21-17865 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

الإعراب عن الشكر للرئيس المنتهية ولايته

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): بما أن هذه هي الجلسة العلنية الأولى لمجلس الأمن لشهر تموز/يوليه، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد، باسم المجلس، بسعادة السيد سفين يورغنسن، الممثل الدائم لإستونيا، على خدمته بصفته رئيسا لمجلس الأمن في شهر حزيران/يونيه. وأنا واثق من أنني أتكلم باسم جميع أعضاء المجلس في الإعراب عن عميق تقديري للسفير يورغنسن وفريقه على المهارة الدبلوماسية الكبيرة التي أدارا بها أعمال المجلس في الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

السلام والأمن في أفريقيا

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل إثيوبيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التاليين إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، والسيد راميش راجاسينغام، وكيل الأمين العام بالنيابة للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة ديكارلو.

السيدة ديكارلو (*تكلمت بالإنكليزية*): إن إثيوبيا تمر بمنعطف حرج. فالتطورات الأخيرة تبين الحاجة إلى معالجة المسائل التي يعاني منها البلد بطريقة شاملة ومستدامة. وعدم القيام بذلك يمكن أن تكون له عواقب كارثية.

فبعد ما يقرب من ثمانية أشهر من النزاع، أعلنت الحكومة الاتحادية الإثيوبية، في ٢٨ حزيران/يونيه وقفا انفراديا لإطلاق النار في تيغراي، مشيرة إلى ضرورة معالجة الأزمة الإنسانية في المنطقة. وعقب الإعلان، انسحبت قوات الدفاع الوطني الإثيوبية وإدارة تيغراي المؤقتة من ميكيلي، عاصمة تيغراي. وفي ٢٧ و ٢٨ حزيران/يونيه، دخلت قوات الدفاع في تيغراي المدن والبلدات الرئيسية في تيغراي، بما في ذلك أدوا وأكسو، وشيري وهوميرا. وقوات الدفاع في تيغراي موجودة الآن في ميكيلي.

وتفيد التقارير بأن الحالة في ميكيلي هادئة، ويبدو أن قوات في تيغراي تسيطر على المدينة. وتشير التقارير إلى أن قادة إدارة تيغراي الإقليمية السابقة، بمن فيهم رئيسها السابق، قد عادوا إلى ميكيلي. وحتى اليوم، لم توافق قوات الدفاع في تيغراي على وقف إطلاق النار.

وفي حين لم ترد تقارير عن وقوع حوادث خطيرة، فإن الخدمات الأساسية لدعم إيصال المساعدات الإنسانية غير متوفرة. وتنعدم في ميكيلي خدمات الطاقة كهربائية والإنترنت. فقد دمرت الهياكل الأساسية الرئيسية، ولا توجد رحلات جوية تدخل المنطقة أو تغادرها. وفي أماكن أخرى من تيغراي، انسحبت قوات الدفاع الإريترية إلى المناطق المتاخمة للحدود، بينما لا تزال قوات أمهرة الإقليمية متمركزة في غرب تيغراي على الرغم من التقدم الذي أحرزته قوات الدفاع في تيغراي. وفي ٢٩ حزيران/يونيه، أصدر فرع أمهرة لحزب الرخاء الحاكم بيانا حذر فيه من أن قوات أمهرة الإقليمية ستعارض أي محاولات من جانب قوات الدفاع في تيغراي للاستيلاء على الأراضي الواقعة في غرب تيغراي التي تمت السيطرة عليها أثناء النزاع. وباختصار، هناك احتمال للمزيد من المواجهات والتدهور السريع في الحالة الأمنية، وهو أمر يبعث على القلق الشديد.

ويتيح إعلان وقف إطلاق النار فرصة يتعين على جميع أطراف النزاع، بما في ذلك الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي، اغتنامها والاستفادة منها. وفي هذا الصدد، نحث قوات الدفاع في تيغراي على إقرار وقف إطلاق النار فورا وبصورة كاملة .

وكما سيوضح وكيل الأمين العام بالنيابة للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، فإن اهتمامنا المباشر ينصب

على من هم في حاجة ماسة إلى المساعدة في تيغراي. فقد ازداد تفاقم انعدام الأمن الغذائي في الأيام الأخيرة. ويجب أن نزيد من توسيع نطاق الاستجابة.

ويجب على جميع الأطراف أن تكفل المرور الآمن للعاملين في المجال الإنساني من أجل استمرار إيصال الإمدادات. وقد أدى تدمير جسر تيكيزي في ١ تموز/يوليه إلى قطع وسط تيغراي فعليا عن غرب تيغراي، مما أغلق شريانا حيويا للمساعدة الإنسانية.

والاتفاق على وقف لإطلاق النار تلتزم به جميع الأطراف لن ييسر تقديم المعونة الإنسانية فحسب، بل سيكون أيضا نقطة انطلاق للجهود السياسية اللازمة لرسم طريق للخروج من الأزمة. فالنزاع في تيغراي نتيجة لمظالم سياسية عميقة الجذور لا يمكن حلها إلا من خلال الحوار وعملية سياسية ذات مصداقية.

وفي هذا الصباح، قال نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية، في إحاطة إلى أعضاء السلك الدبلوماسي في أديس أبابا، إنه بمجرد إعلان نتائج الانتخابات وتشكيل حكومة جديدة، ستتخذ الحكومة خطوات لإجراء عملية حوار شاملة للجميع. وهذا تطور يستحق الثناء. ويمكن أن تكون هذه العملية جزءا من جهد أوسع نطاقا للتصدي للتحديات الهيكلية في البلد وتشجيع المصالحة وتعزيز توافق الآراء بشأن سبيل المضي قدما من أجل الانتقال في إثيوبيا.

ومرة أخرى، وكما كان متوقعا، يدفع المدنيون الثمن الأكبر في النزاع المسلح. فقد نزح ما يقدر بنحو ١,٧ مليون شخص، وعبر أكثر من ٠٠٠ ٦٠ لاجئ إلى السودان. وأدعو الطرفين إلى جعل حماية المدنيين ورفاههم مسألة ذات أهمية قصوى. والقيام بذلك يتطلب الاحترام الصارم للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وأدعو الطرفين أيضا إلى تقديم كل المساعدة اللازمة للتحقيق المشترك الجاري بين مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان واللجنة الإثيوبية لحقوق الإنسان. ويجب أن تكون هناك مساءلة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبت أثناء النزاع، بما في ذلك أعمال العنف الجنسي ضد الأطفال والبالغين، والقتل الجماعي. وصباح اليوم، كررت الحكومة الاتحادية لإثيوبيا التزامها بالتحقيق المشترك وبالمساءلة. ونتطلع إلى رؤية النتائج الملموسة لذلك الالتزام .

وعلاوة على ذلك، يمكن لجيران إثيوبيا أن يقوموا بدور بناء في دعم عملية الانتقال في البلد اقترانا باحترام سيادته. ويجب تنفيذ انسحاب القوات الإريترية من تيغراي تنفيذا كاملا.

أثار التقارب بين إثيوبيا وإريتريا في عام ٢٠١٨ والإصلاحات التي طبقها رئيس الوزراء أبي أحمد الآمال في عهد جديد من الاستقرار والسلام في القرن الأفريقي. وقد ثبت أن الانتقال الواسع النطاق ينطوي على تحديات وآمال في آن واحد. وأبرز الخلافات حول مسائل أساسية مثل الهيكل الاتحادي للدولة ودور ووضع الانتماءات العرقية، فضلا عن كيفية معالجة هذه المنازعات.

وكانت الانتخابات الوطنية الأخيرة معلما هاما في هذا الصدد. ومثلت، بكل المقاييس، تحسنا عن الانتخابات السابقة في البلد وجرت بطريقة سلمية عموما. غير أنها تأثرت بانعدام الأمن والمشاكل التقنية. ولم تشارك فيها بعض جماعات المعارضة. ويحدوني الأمل في أن تنتهي العملية الانتخابية في بيئة سلمية وآمنة وأن تعالج أي منازعات وفقا لقوانين إثيوبيا ودستورها.

ولكن الانتخابات ليست سوى جزء واحد من العملية الديمقراطية. وأحث الحكومة الاتحادية على تعميق الجهود لفتح المجال السياسي وتيسير المشاركة المجدية في الحياة العامة لجميع الإثيوبيين، بمن فيهم النساء والشباب والمجتمع المدني.

وأشار العديد من الأحزاب السياسية التي اختارت عدم المشاركة في الانتخابات الأخيرة إلى الحاجة إلى ماهو أكثر من صناديق الاقتراع لرأب صدع الانقسامات العميقة في الهيكل السياسي والمجتمعي في إثيوبيا. وطلب الكثيرون إجراء حوار وطني كحيز أو منبر يمكن للإثيوبيين أن يفكروا من خلاله في التوفيق بين الرؤى المتعارضة العديدة لمستقبل النظام السياسي في البلد.

وذكرت الحكومة في إعلانها الأخير لوقف إطلاق النار، في إشارة إلى الانتخابات:

”لقد بعث الإثيوبيون من جميع مناحي الحياة بإشارة قوية مفادها أنهم مستعدون للعمل معا لبناء إثيوبيا أقوى وموحدة وديمقراطية، وإزالة بذور الخلاف والانقسام المنثورة داخل الهيكل السياسي الإثيوبي“.

وأشجع الحكومة على متابعة إعلان اليوم وتسخير تلك المشاعر. وفي هذا الصدد، فإنني أعرض كامل خبرة ودعم الأمم المتحدة، بما في ذلك المساعدة في عمليات الوساطة والحوار الشاملة والجامعة المملوكة محليا. ونأمل أن يشمل هذا الحوار مناقشات على مستوى الولايات الأعضاء في الاتحاد مع تشجيع أكبر عدد ممكن من قطاعات السكان على المساهمة في توطيد عملية الإصلاح ومستقبل البلد.

ويظل الوعد بالانتقال الإثيوبي حقيقيا ويمكن الوفاء به مع توافر الإرادة السياسية المطلوبة. وقد يعتمد السلام والاستقرار في البلد، وهو حجر الزاوية في منطقة القرن الأفريقي، على ذلك.

وأود أن أعرض بعض مجالات الدعم الدولي المتضافر لإثيوبيا وهي تجتاز الأزمة الحالية.

يجب على المجتمع الدولي أن يواصل الدعوة إلى وقف دائم لإطلاق النار تحترمه جميع الأطراف. وينبغي أن نحث قادة إثيوبيا على العمل بسرعة لاستعادة الوحدة الوطنية من خلال عملية حوار ومصالحة شاملة للجميع. ومرة أخرى، فإن ما أظهرته الحكومة مؤخرا من عزم على القيام بذلك أمر إيجابي.

وإذ أن تقديم الخدمات الإنسانية إلى أولئك الذين عانوا من هذا النزاع المأساوي أمر حيوي، فإنني أحث الدول الأعضاء على أن تدعم تلك الجهود بسخاء.

وأخيرا، التزمت الحكومة الاتحادية في إثيوبيا بعدم السماح بالإفلات من العقاب، لأن ذلك سيضر ضررا بالغا بقضية العدالة والسلام المستدام. وهذا التزام هام بكفالة المساءلة عن الجرائم والفظائع التي ارتكبت خلال هذا النزاع. ويجب على المجتمع الدولي أن يشجع الحكومة وقوات الدفاع في تيغراي على الوفاء بهذا الالتزام.

وستواصل الأمم المتحدة الوقوف إلى جانب إثيوبيا. ونحن على استعداد لتوسيع جميع وسائل الدعم المتاحة لنا للمساعدة في إعادة البلد إلى مساره.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*)**:** أشكر السيدة ديكارلو على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيد راجاسينغام

السيد راجاسينغام (*تكلم بالإنكليزية*)**:** قبل أكثر من أسبوعين بقليل، في ١٥ حزيران/يونيه، أطلعنا المجلس على المجاعة في تيغراي، حيث كان هناك أكثر من ٠٠٠ ٣٥٠ شخص في ظروف كارثية – وهي أسوأ حالة مجاعة نشهدها منذ عقود. وفي الفترة الزمنية القصيرة منذ ذلك الحين، ساءت الحالة بشكل كبير.

لقد استمع المجلس للتو من وكيلة الأمين العام ديكارلو عن الديناميات السياسية والأمنية في تيغراي وإثيوبيا. وما أود أن أتكلم عنه هو الحالة الإنسانية. وأخشى أن هذا الأمر يثير الانزعاج أكثر مما كان عليه عندما تم إطلاع المجلس قبل أسبوعين ونصف. لا يزال مليونا شخص مشردين، وما زال ما يقرب من ٥,٢ مليون شخص بحاجة إلى المساعدة الإنسانية – وغالبيتهم العظمى من النساء والأطفال.

ومن أكثر الاتجاهات المحزنة الزيادة المقلقة في انعدام الأمن الغذائي والجوع بسبب النزاع. وتشير التقديرات إلى أن أكثر من ٠٠٠ ٤٠٠ شخص قد تجاوزوا العتبة صوب المجاعة، وأن ١,٨ مليون شخص آخرين على شفا المجاعة. ويشير البعض إلى أن الأرقام أعلى من ذلك. والواقع أن ٠٠٠ ٣٣ طفل يعانون من سوء التغذية الحاد. وعلاوة على ذلك، ستستمر أزمة انعدام الأمن الغذائي في التفاقم خلال موسم الأمطار الوشيك، مع استنفاد الإمدادات الغذائية وتزايد خطر الفيضانات والأمراض المنقولة بالمياه، بما في ذلك الكوليرا. وبالنظر إلى ما نحن عليه بالفعل، فإن ذلك يعني أن المزيد من الناس سيموتون بالتأكيد إذا لم نصل إليهم بالمساعدة الإنسانية.

وأود أيضا أن أؤكد أن ما نراه في تيغراي هو أزمة حماية. ففي ٢٢ حزيران/يونيه، أسفرت غارة جوية على سوق مزدحم في توغوغا عن مقتل وإصابة عشرات المدنيين. هذه مجرد مرة من عدة مرات قتل فيها مدنيون في الأشهر الثمانية من النزاع في تيغراي.

وكما أفادت تقارير واسعة النطاق لكبار مسؤولي الأمم المتحدة والمجتمع المدني وغيرهم، لدينا حالات متعددة موثوقة ومؤكدة على نطاق واسع للعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس. وأبلغ عن أكثر من ٢٠٠ ١ حالة، مع استمرار ظهور المزيد منها. ونخشى من أن يكون ذلك على الأرجح جزءا ضئيلا من الحالات الفعلية، حيث أن الوصم والعار والخوف من الانتقام، فضلا عن الافتقار إلى الخدمات الصحية والنفسية الاجتماعية، تؤدي إلى نقص في الإبلاغ.

يجب على جميع أطراف النزاع احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني. يحظر شن الهجمات الموجهة ضد المدنيين والهجمات العشوائية. ويجب أن تحقق الدولة في الادعاءات المتعلقة بارتكاب انتهاكات خطيرة تحقيقا وافيا ومستقلا، ويجب محاكمة مرتكبيها بغض النظر عن هويتهم.

ولنتذكر ما ينبغي أن يكون واضحا لنا جميعا، يجب ألا يكون العاملون في المجال الإنساني هدفا أبدا. ومع ذلك، ففي الأسبوع الماضي، قتل ثلاثة زملاء في المجال الإنساني من منظمة أطباء بلا حدود بوحشية وتعمد في تيغراي، وذلك بعد أسابيع فقط من مقتل عمال إغاثة من جمعية الإغاثة في تيغراي واللجنة الدولية لتنمية الشعوب، في ٢٩ أيار/مايو و ٢٨ نيسان/أبريل على التوالي. وقد قتل حتى الآن اثنا عشر من العاملين في المجال الإنساني منذ بداية النزاع.

وعلى الرغم من التحديات، تواصل الجهات الفاعلة في المجال الإنساني العمل للوصول إلى الأشخاص الذين تمس حاجتهم. وفي الشهرين الماضيين، تلقى ٣,٧ مليون شخص مساعدة طارئة؛ وتلقى ٠٠٠ ١٦٧ نازح مواد غير غذائية؛ وتم إيصال شاحنات نقل المياه إلى ٠٠٠ ٦٣٠ شخص. ومع ذلك، تشير التقديرات إلى أن أكثر من ٢,٥ مليون شخص في المناطق الريفية في تيغراي لم يحصلوا على الخدمات الأساسية خلال الأشهر الستة الماضية. ويشمل ذلك العديد من الأشخاص الذين يواجهون المجاعة، وهو أيضا جزء من السبب في أنهم يواجهون المجاعة.

وتعتمد حياة العديد من هؤلاء الناس على قدرتنا على الوصول إليهم بالطعام والدواء وإمدادات التغذية وغيرها من المساعدات الإنسانية. علينا أن نصل إليهم الآن؛ ليس الأسبوع القادم – الآن. وكما استمع إلينا المجلس من قبل، فإننا نحتاج إلى الوصول الآمن والمستدام في الوقت المناسب وبدون عوائق. ويتطلب القانون الدولي الإنساني من جميع أطراف النزاع تيسير ذلك. اسمحوا لي أن أشرح كيف يبدو هذا وأن أكون واضحا حول ما نطلبه بالضبط.

خلال الأيام القليلة الماضية تمكن زملاؤنا في ماكيلي من التحرك نحو عبد عدي وسامري ومن فرق شاير وصلوا إلى سيليكلكا وسافروا من أكسوم إلى عدوة. هذا أمر إيجابي، ونحن نخطط الآن لإرسال قوافل مزودة بإمدادات إنسانية إلى العديد من المناطق التي كان من الصعب علينا الوصول إليها من قبل.

ولكن يمكننا أن نفعل ذلك فقط طالما لدينا ما نقوم بإيصاله. اليوم، لدى برنامج الأغذية العالمي ما يكفي من الغذاء لمليون شخص فقط للشهر المقبل في ماكيلي. وهذا جزء صغير مما نحتاجه لـ ٥,٢ مليون شخص يحتاجون إلى المعونة الغذائية. غير أن ما لدينا من مجموعات المواد الصحية والمياه والصرف الصحي وغيرها من المواد غير الغذائية قد نفد أيضا تقريبا. الغذاء وحده لا يحول دون حدوث مجاعة. إمدادات المياه والصرف الصحي والتغذية ضرورية في مثل هذه الاستجابة.

كما أننا بحاجة ماسة إلى منع تفشي الكوليرا أو وفاة الناس بسبب أمراض معدية أخرى.

وفي وقت سابق من هذا الأسبوع، أعلنت حكومة إثيوبيا وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية. ونحن نرحب كل الترحيب بهذا الأمر ونتطلع إلى تنفيذه في جميع أنحاء منطقة النزاع. ومن الضروري أن

تكفل جميع أطراف النزاع، أياً كانت وأينما كانت، عدم حدوث أي تصعيد آخر في النزاع. ولا يسعنا أن نفشل في هذا المسعى. فالسكان المتضررون في تيغراي الذين هم على شفا المجاعة لا يستحقون أقل من ذلك. ويجب على جميع الجماعات أن تكف عن القتال للسماح للمساعدات الإنسانية بالمرور من دون عوائق ولحماية المدنيين. فلا توجد طريقة أخرى لتحقيق ذلك.

وأثناء وجودنا داخل تيغراي، قد نتمكن الآن من الوصول إلى المناطق التي كان من الصعب الوصول إليها من قبل؛ فمن الضروري أن نعمل بسرعة وبدون أي عرقلة أخرى. وما نحتاج إليه أولاً وقبل كل شيء هو أن توفر جميع الجهات المسلحة والأمنية ضمانات لوصول العاملين في المجال الإنساني والإمدادات براً من وإلى تيغراي، وكذلك من وإلى المناطق النائية من الإقليم. وهذا يعني عدم منعنا من عبور نقاط التفتيش، بل السماح لنا بالمضي بسرعة في جميع الاتجاهات. وفي الوقت الذي نتكلم فيه، هناك خمس شاحنات تابعة لليونيسف محملة بإمدادات المياه واللوازم الصحية المنقذة للحياة عالقة في العفر. وفي وقت سابق من هذا الأسبوع، منعت قافلة من شاحنات برنامج الأغذية العالمي من دخول تيغراي من غوندار. ويجب السماح لجميع هذه الشاحنات على الفور بمتابعة طريقها.

ثانياً، يجب أن يسمح لنا باستخدام أسرع الطرق وأكثرها فعالية في إيصال الإمدادات الإنسانية إلى المحتاجين. فنحن بحاجة إلى وصول فوري ومستدام وبدون عوائق من كل من كومبولتشا وسيميرا إلى مكيلي، ومن غوندار إلى شيري. وأشعر ببالغ الانزعاج إزاء تدمير جسر نهر تيكيزي بالأمس والأضرار المبلغ عنها في جسرين آخرين، مما قطع طريق إمداداتنا الرئيسي من غوندار إلى شيري، الذي نستخدمه لجلب الأغذية وغيرها من الإمدادات المنقذة للحياة. وندعو حكومة إثيوبيا إلى إصلاح هذه الجسور فوراً والمساعدة، من خلال القيام بذلك، على منع انتشار المجاعة.

ثالثاً، يجب أن نكون قادرين أيضاً على استخدام أسرع الطرق وأكثرها فعالية لإيصال الإمدادات ونقل موظفي المساعدة الإنسانية. وهذا يعني أننا بحاجة إلى أن نكون قادرين على الطيران، وأرحب بالمعلومات الواردة اليوم بأن حكومة إثيوبيا قد وافقت على طلبنا برحلة جوية تابعة للأمم المتحدة إلى مكيلي غداً. ونأمل ألا يكون ذلك لمرة واحدة بل أن يستمر وأن يمتد ليشمل جميع المطارات في تيغراي. كما أدعو جميع الأطراف إلى تقديم ضمانات أمنية لهذه العمليات الجوية الإنسانية.

رابعاً، نحن بحاجة إلى التمكن من جلب واستخدام جميع معدات الاتصال المناسبة، مثل المحطات الطرفية ذات الفتحة الصغيرة جداً وأجهزة الراديو عالية التردد جداً والهواتف الساتلية، لأغراض إنسانية. فهذه المعدات حاسمة بالنسبة لسلامة وأمن العاملين في المجال الإنساني. ونحن نستخدمها في جميع أنحاء العالم. ونطلب إلى حكومة إثيوبيا التعجيل بمعالجة جميع الطلبات التي تقدمها المنظمات الإنسانية. كما ندعو الحكومة إلى الإعادة الفورية لمعدات الاتصالات التي صادرتها قوات الدفاع الوطني الإثيوبية من مكاتب المنظمات الإنسانية. كما يجب أن يعيد المسؤولون الشاحنات المصادرة من المنظمات الإنسانية.

ونحث أيضاً حكومة إثيوبيا على إعادة تشغيل وصيانة الكهرباء وشبكات الاتصالات والخدمات المصرفية في تيغراي، التي لا يمكننا من دونها الوصول إلى السكان بفعالية، وكذلك السماح بحرية تدفق السلع التجارية الأساسية، بما في ذلك الوقود، على نطاق واسع. فمن دون الوقود لا يمكننا نقل الغذاء وسيجوع الناس. ولا يمكننا تشغيل مضخات المياه التي توفر المياه النظيفة ومنع الكوليرا التي تقتل. وكذلك لا تستطيع المستشفيات العمل والناس سيعانون. وباختصار، من دون الوقود لن تكون العمليات الإنسانية ممكنة وستزهق الأرواح.

لقد كررنا القول بأن السبيل الوحيد لمنع الحالة الإنسانية من الاستمرار في التدهور هو السلام. إن الإعلان المرحب به لوقف لإطلاق النار، كما ذكرت، من جانب حكومة إثيوبيا يجب أن يكون بداية لهذا السلام – من أجل ملايين المدنيين الأبرياء. لقد تسبب النزاع بالفعل في معاناة هائلة للسكان المدنيين. ويجب أن يتوقف الآن.

وقد أثار وقف إطلاق النار توقعات بين السكان، ونحن الآن بحاجة إلى إيصال المساعدات الإنسانية إلى الناس في جميع أنحاء تيغراي لمنع انتشار المجاعة، وكما ذكرت من قبل لمنع تفشي الكوليرا. ولكن المساعدة الإنسانية وحدها ليست كافية. فنحن لسنا الحل. وما لم يتمكن المدنيون من العودة إلى الحياة الطبيعية والوصول إلى حقولهم، فإن المجاعة ستسيطر أكثر على تيغراي.

ونرحب بإعلان الحكومة اليوم عن إنشاء آلية رفيعة المستوى لحل مشاكل وتحديات الوصول في الوقت الحقيقي، ونتطلع إلى العمل معاً للتأكد من أننا نصل فوراً إلى الناس. ولا يمكن أن يكون هناك سبب لفشل وقف إطلاق النار ومنع القوافل الإنسانية. ونأمل أن يتسنى تشغيل هذه الآلية في غضون الساعات الـ ٤٨ المقبلة حتى لا نضيع المزيد من الوقت ونفقد المزيد من الأرواح.

وأختتم بياني بمطالبة مجلس الأمن وجميع من لديهم نفوذ بمساعدتنا على إنقاذ الأرواح ومنع المجاعة والمزيد من المعاناة بكفالة تلبية هذه الطلبات الأساسية.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيد راجاسينغام على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة توماس – غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر لزميلنا من إستونيا على اضطلاعه بالرئاسة الشهر الماضي بهذا الأسلوب الناجح بصورة استثنائية.

وأود أيضاً أن أشكر جميع مقدمي الإحاطات على إحاطاتهم الشاملة بشأن الأزمة الجارية في تيغراي. وتقدر الولايات المتحدة تقديراً عميقاً العمل الذي قاموا به هم وفرقهم وما زالوا يقومون به. وأود أيضاً أن أشكر زملائي في المجلس على مشاركتهم في جلسة الإحاطة المفتوحة التي عقدت اليوم.

في الأشهر الأخيرة، قُدمت إلى المجلس إحاطات وناقش الحالة في تيغراي في جلسات خاصة حوالي عشر مرات. وسمعنا من المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة عن حالات تشريد واسعة النطاق، وانتهاكات لا حصر لها لحقوق الإنسان، ومئات الآلاف من الأشخاص الذين يواجهون المجاعة، وقصف المدنيين، وقتل العاملين في المجال الإنساني وتخويفهم، والاغتصاب المنهجي للنساء والفتيات، وأعمال العنف الجنسي التي لا توصف، والعرقلة المتعمدة للمعونة الإنسانية، والتدمير المتعمد لمعدات الاتصالات التابعة للأمم المتحدة. ومن المفجع أن هذه القصص لا تزال منتشرة.

وكما أخبرنا مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مؤخراً، فإن مآسي ذات أبعاد هائلة تحدث في تيغراي، ولهذا السبب دعونا إلى عقد هذه الجلسة اليوم. ومن المهم أن يسمع سكان المنطقة أصواتنا وأن يعرفوا أنهم غير منسيين، وأن تعرف أطراف النزاع أننا نراقبها. ونحن نعلم أن ملايين المدنيين في المنطقة يعانون معاناة شديدة، وقد دعونا إلى إحاطة اليوم لأن النزاع يحتاج إلى إنهاء. نحن بحاجة إلى حشد المزيد من التمويل وتوسيع نطاق استجابة الأمم المتحدة، ونحتاج إلى كفالة احترام القانون الدولي الإنساني ووصول المساعدات الإنسانية، ونحتاج إلى المساءلة علنا عن الفظائع المرتكبة.

وقد أعلنت الحكومة هذا الأسبوع وقف إطلاق النار من جانب واحد، مؤكدة أنها تفعل ذلك لأغراض إنسانية. ويجب على الحكومة الآن أن تثبت أنها تعتزم حقاً استخدام وقف إطلاق النار للتصدي للكارثة الإنسانية في تيغراي. وفي الواقع، نهبت القوات الإثيوبية مكاتب منظمات المعونة الإنسانية ودمرت معدات الاتصالات أثناء انسحابها من مكيلي. وهذا أمر غير مقبول إطلاقاً. ويجب إعادة جميع المعدات المنهوبة.

وعلمنا أيضاً منذ ذلك الحين أن جسراً أو أكثر قد دمر على طول طرق الوصول الحرجة إلى تيغراي. ويجري منع الوصول براً وجواً – وهو أمر ضروري، إلى جانب الكهرباء والاتصالات والنشاط المصرفي وإمدادات الوقود – كما سمعنا اليوم من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. ويفيد العاملون في المجال الإنساني بأن الوصول إلى الأشخاص الذين هم في حاجة ماسة في تيغراي قد بات الآن أصعب مما كان عليه قبل

أسبوع واحد فقط. وإذا ما تم التحقق من هذه الأعمال، فإنها لا تدل على وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية، بل على حصار. ويمكن للحكومة الإثيوبية، بل وينبغي لها، أن تثبت خطأ هذا التحليل بالسماح بحركة غير معوقة للإمدادات والسلع الأساسية والعاملين الإنسانيين إلى تيغراي وفي جميع أنحاء تلك المنطقة. وإذا لم تفعل ذلك، فإننا نعتقد أن مئات الآلاف من الناس يمكن أن يموتوا جوعاً.

ونكرر مرة أخرى – نحتاج إلى الوصول ونحتاج إلى المعونة ونحتاج إلى إنهاء النزاع. وبدلاً من زيادة التصعيد، نحتاج إلى أن تتفاوض جميع الأطراف على وقف حقيقي لإطلاق النار، ثم تحترم وقف إطلاق النار ذاك. ولنقُل بوضوح، إن ذلك يشمل قوات تيغراي، أي قوات الدفاع عن تيغراي، التي يجب أن تثبت أيضاً أنها ستلتزم بالقانون الدولي الإنساني وستعمل سلمياً وضمن الأطر القانونية نحو حل سلمي. وهناك المزيد الذي نحتاج إلى معرفته حول أعمال القوى الأخرى في المنطقة. وفي الوقت الراهن، ومع إعلان الحكومة وقف إطلاق النار، لدينا فرصة ثمينة. لقد حان الوقت الآن لضمان السلام – الآن.

ويمكن لأعضاء المجلس أن يساعدوا في ترجمة إعلان وقف إطلاق النار هذا، أولاً، إلى سلام مستدام، ثم إلى حوار ومصالحة وشفاء.

إذا لم تغتنم أطراف النزاع هذه اللحظة، فإن العواقب على شعب إثيوبيا ستكون مدمرة، أي المزيد من القتال، والمزيد من المجاعة، والمزيد من الانتهاكات، والمزيد من المعاناة من جانب الإثيوبيين العاديين، والمزيد من زعزعة الاستقرار في القرن الأفريقي.

إن مزيدا من القتال يشكل خطرا على سلامة الدولة الإثيوبية وعلى استقرار المنطقة بأسرها. ومن شأن التوصل إلى اتفاق هادف لوقف إطلاق النار أن يؤكد إعادة نشر القوات والانسحاب الكامل للقوات الإريترية وقوات أمهرة الإقليمية. ومن شأن ذلك أن ييسر وصول المساعدات الإنسانية من دون عوائق. وسيؤكد أنه لن يتم تغيير الحدود الداخلية أو الخارجية لإثيوبيا بالقوة، مما يتعارض مع الدستور، وينبغي أن يضع الأساس للمناقشات الرامية إلى إيجاد حلول سياسية للأزمة.

يجب علينا أيضا أن نعترف بالسياق السياسي الأوسع الذي تكشف في هذا السياق. ويشمل ذلك الانتخابات الوطنية التي جرت الشهر الماضي والانتقال الاستثنائي الذي بدأ قبل عدة سنوات، ولكنه لم ينته بعد إلى حد كبير. وتشيد الولايات المتحدة بالإثيوبيين الذين مارسوا حقهم في التصويت الشهر الماضي. بيد أن الانتخابات وحدها لا يمكن أن تلغي الاستقطاب المتصاعد الذي ابتُليت به البلاد. أما الخطوة التالية فينبغي أن تتمثل في التحرك نحو إصلاح سياسي حقيقي. ويجب على الإثيوبيين أن يجتمعوا لمواجهة الانقسامات المتنامية في البلد والحفاظ على مستقبل المجتمع الثري والديناميكي.

وإذا ما قُدر لهذا الحوار أن ينجح، سواء في الأجل القصير، أو في كسر دوامات العنف الطويلة الأجل، يجب أن يكون جميع الإثيوبيين قادرين على المشاركة في الحوار بوصفه ملكية لهم. ومن المهم بنفس القدر وجود آليات موثوقة ومستقلة للعدالة والمساءلة عن الفظائع المرتكبة. وتحقيقا لهذه الغاية، نرحب بالتحقيق الذي تجريه حاليا مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان واللجنة الإثيوبية لحقوق الإنسان، ونؤيد بقوة لجنة التحقيق الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب في الوقت الذي تحقق فيه بشكل كامل ومستقل في الانتهاكات والتجاوزات والفظائع التي تحدث في إثيوبيا. ويشمل ذلك القتل العبثي الذي تعرض له ثلاثة من العاملين في منظمة أطباء بلا حدود في الأسبوع الماضي، وهو ما ندينه بأشد العبارات.

في الأيام الأخيرة، شعرت بانزعاج شديد عندما سمعت من المنظمات غير الحكومية في الميدان عن طرق أخرى يتم بها استهداف موظفيها عمدا بغرض المضايقة والعنف. ويجب أن يتوقف ذلك ويجب محاسبة الجناة.

إن الولايات المتحدة مستعدة لمساعدة إثيوبيا على ترسيخ وتنفيذ وقف إطلاق النار، وتوفير المعونة الإنسانية المنقذة للحياة، وحل هذا النزاع المدمر. ونحن على استعداد أيضا لدعم الحوار الأوسع والضروري في جميع أنحاء إثيوبيا، وتعزيز التجديد الديمقراطي والوحدة الوطنية والسلام. وينبغي لمجلس الأمن أيضا أن يتحمل مسؤولية القيام

بهذه المهام. ويجب أن نغتنم هذه الفرصة لحماية وإنقاذ حياة الناس في تيغراي الذين لا يزالون يواجهون المجاعة والتشريد والعنف، ويجب أن نبذل كل ما في وسعنا لتوحيد صفوف جميع الإثيوبيين للعمل معا من أجل أمن بلدهم واستقراره وازدهاره في المستقبل.

اللورد أحمد (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن استهل بياني بتوجيه الشكر إلى وكيلة الأمين العام ديكارلو، ووكيل الأمين العام بالنيابة راجاسينغام على ما قدماه من آراء تنم عن خبرة فنية، وعلى إحاطتيهما عن الموضوع.

لدينا اليوم فرصة هامة. ومن المستصوب أن ينظر مجلس الأمن في الكيفية التي يمكن بها المساعدة على إنهاء هذا النزاع المدمر ودعم جميع شعب إثيوبيا. ولن أكرر صورة المعاناة التي أوجزها مقدما الإحاطتين، فهي صورة صارخة وحقيقية. ولكن بعد ثمانية أشهر من النزاع، ما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء كل ما سمعناه وشاهدناه.

عوضا عن ذلك، أود أن أناقش بإيجاز ثلاث مسائل رئيسية، وهي: الحالة الإنسانية العاجلة، والشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان، والحاجة إلى حل النزاع، حتى تتمكن إثيوبيا من الانتقال من هذه النزاع المأساوي للغاية.

بيد إنني قبل المضي مطولا في كلمتي، أود أن أترحم على أرواح ١٢ من العاملين في المجال الإنساني الذين قتلوا منذ بدء النزاع، وأنا واثق بأنني أتكلم باسم كل عضو في المجلس. إن حماية العاملين في المجال الإنساني ومكاتبهم ومعداتهم مبدأ أساسي من مبادئ القانون الإنساني الدولي. إذ أن عملهم يتسم بأهمية حيوية خاصة في تيغراي حيث يوجد فيها الآن ما لا يقل عن ٣٥٣ ٠٠٠ شخص يعيشون في ظروف تسودها مجاعة، كما أوجز مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وأظهرته المرحلة الحالية من بيانات التصنيف المتكامل. فالناس ماتوا من الجوع، والناس يموتون حاليا من الجوع، والناس سيظلون يموتون ما لم يحصلوا على المساعدة التي يحتاجونها الآن. هذه مجاعة من صنع الإنسان وعلينا أن نتصرف.

وفي هذا الصدد، ترحب المملكة المتحدة بوقف إطلاق النار من جانب واحد الذي أعلنته حكومة إثيوبيا. والفرصة سانحة الآن لجميع الأطراف – الحكومة الاتحادية لإثيوبيا، وقوات الدفاع في تيغراي، وميليشيات أمهرة، وقوات الدفاع الإريترية – لإنهاء دائرة العنف والمعاناة. نحثهم على اغتنام هذه الفرصة، وندعو القوات الإريترية إلى الانسحاب، بناء على طلب الحكومة الإثيوبية.

وينبغي أن تتمثل أولويتنا الآنية في إيصال المساعدة الإنسانية إلى من يحتاجون إليها. ومن الضروري استعادة الهياكل الأساسية، بما في ذلك الكهرباء والاتصالات والخدمات المصرفية، وضمان وصول الأغذية وغيرها من السلع اللازمة إلى تيغراي، للحيلولة دون وقوع المزيد من الخسائر في الأرواح. ومن الحتمي تمكين الوكالات الإنسانية من الحصول على تأشيرات لموظفيها واستيراد معدات الاتصالات حتى تتمكن من العمل بفعالية. لقد سمعنا ذلك بالفعل اليوم. إن منع وصول المساعدات الإنسانية انتهاك مباشر للقانون الإنساني الدولي.

في الوقت نفسه، نحن المجتمع الدولي ووكالات الأمم المتحدة يجب أن نكون على استعداد للاستجابة. بصراحة، فإن الاستجابة غير كافية حتى الآن. ويتيح لنا وقف إطلاق النار الفرصة لمعالجة هذا الأمر والعمل بسرعة على زيادة حجم المعونة التي تصل إلى شعب تيغراي الجائع. وفي هذا الصدد، خصصت المملكة المتحدة بالفعل ٤٧,٧ مليون جنيه إسترليني. ومن خلال الحوار، والأهم من ذلك، المصالحة وبدء عملية سياسية شاملة، فإن وقف إطلاق النار الكامل والمستدام سيوفر لجميع الأطراف الوقت والمكان لمعالجة الأسباب الجذرية لهذا النزاع.

ترحب المملكة المتحدة بنداء رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، فقي، الذي وجهه لجميع الأطراف للوفاء بمسؤولياتها عن حماية المدنيين بموجب القانون الدولي، وتؤيد هذا النداء. وهو محق بالطبع في أن وقف إطلاق النار الدائم الشامل والشامل ضروري للغاية لتمهيد الطريق أمام السلام المستدام في تيغراي. وسندعم الاتحاد الأفريقي في جهوده الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار في تيغراي وإثيوبيا

والمنطقة الأوسع. وعلاوة على ذلك، نشجع منظومة الأمم المتحدة على النظر في كيفية مساعدتها أيضا مع تطور الحالة، كجزء من عملية جماعية واستراتيجية متماسكة.

أخيرا، أبرز الممثل الخاص باتن والمفوضة السامية باشليه الادعاءات الخطيرة المتعلقة بتجاوزات وانتهاكات حقوق الإنسان. ووصفا أيضا العنف الجنسي المنهجي، الذي تأثرت به بشكل خاص، بوصفي الممثل الخاص لرئيس الوزراء المعني بمنع العنف الجنسي في حالات النزاع. وتدعم المملكة المتحدة اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ووكالات الأمم المتحدة لتقديم الخدمات الأساسية للناجيات من العنف الجنسي، وقد أُعلن في حزيران/يونيه عن تقديم مبلغ إضافي قدره ١٦,٧ مليون جنيه إسترليني، لتعضيد المساءلة والتحفيز عليها. وبالإضافة إلى ذلك، بعثنا هذا الأسبوع خبيرا لتقديم المشورة بشأن دعم جمع الأدلة وحفظها بشكل آمن، وهذا أمر حيوي وضروري من أجل تقديم مرتكبي العنف الجنسي إلى العدالة في الوقت المناسب.

ترحب المملكة المتحدة بالتحقيق المقترح الذي تجريه اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، وتؤيد تأييدا كاملا التحقيق المشترك الجاري بين مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان واللجنة الإثيوبية لحقوق الإنسان. وسنشارك أيضا في تقديم مشروع قرار بشأن تيغراي في مجلس حقوق الإنسان في جنيف هذا الشهر.

ستكون الشفافية والمساءلة أمرين حيويين إذا أرادت إثيوبيا أن تتجاوز حقا هذا النزاع أكثر النزاعات مأساوية على الإطلاق. إننا مدينون بذلك جماعيا للضحايا. ونحن مدينون بذلك للناجين. ورسالتنا واضحة: لقد حان الوقت لكي تتخلى جميع الأطراف عن أسلحتها؛ وقد حان الوقت للسماح بوصول المساعدات الإنسانية من دون قيود؛ وقد حان الوقت الآن لوضع مصالح الشعب الإثيوبي في المقام الأول. وآمل أن يتمكن المجلس الآن من العمل بشكل بناء مع الاتحاد الأفريقي والشركاء الآخرين لكفالة إحراز التقدم بشأن هذه المسائل البالغة الأهمية، وأن يغير الحالة من أجل شعب تيغراي ومن أجل جميع الإثيوبيين.

السيدة بيرن ناسون (أيرلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر روزماري ديكارلو وراميش راجاسينغام على إحاطتيهما الثاقبتين اليوم، وإن كانتا مثيرتين للقلق البالغ.

إن إثيوبيا شريك هام لأيرلندا منذ أمد طويل. ولهذا السبب، فإن الأزمة المتدهورة في منطقة تيغراي وعواقبها الإنسانية الوخيمة تثير قلقنا الحقيقي والعميق. وهي حالة دأبنا على إثارتها وسعينا إلى أن يعالجها مجلس الأمن منذ انضمامنا إلى المجلس في كانون الثاني/يناير.

إن صوت المجلس هام. واليوم، أخيرا، نجتمع علنا ولدينا جميعا فرصة لنوجه رسالة واضحة إلى الأطراف في الميدان: يجب أن ينتهي هذا النزاع. ويجب تلبية الاحتياجات الإنسانية على وجه السرعة.

لقد دعونا إلى عقد جلسة اليوم لأنه من الواضح أن كارثة إنسانية تتكشف في تيغراي. ومن الواضح أن خطر المجاعة يلوح في الأفق وأن مئات الآلاف من الناس قد يموتون جوعا بالفعل. ومن الواضح أنه بدون اتخاذ المزيد من الإجراءات على نطاق واسع وعلى الفور، سيموت كثيرون آخرون. وتقع على عاتقنا جميعا مسؤولية العمل فورا لإنقاذ الأرواح. والواقع أن عملنا قد تأخر.

فاحتمال حدوث مجاعة واسعة النطاق في إثيوبيا اليوم أمر حقيقي. والأدلة التي سمعناها اليوم لا جدال فيها. إن عواقب التقاعس عن العمل مخيفة ومن السهل التنبؤ بها جميعا.

ومع اقتراب هاجس المجاعة الواسعة النطاق من جديد بالنسبة لشعب إثيوبيا، فإن المجتمع الدولي مستعد لتعبئة الاستجابة اللازمة. بيد أن الخطوات السياسية اللازمة لتيسير ذلك الرد تقع على عاتق الأطراف في هذا النزاع. وتقوم الحاجة إلى قيادة لشق الطريق نحو حل سياسي.

وإعلان الحكومة الإثيوبية وقف إطلاق النار من جانب واحد خطوة جديرة بالترحيب. غير أن أي وقف لإطلاق النار يجب أن يشمل إجراءات من أجل تحسين الحالة الإنسانية في الميدان، وليس

لوضع المزيد من العقبات أمام الاستجابة الإنسانية. والتقارير التي تفيد بأن وصول المساعدات الإنسانية لا يزال مقطوعا، بما في ذلك عن طريق تدمير الطرق الرئيسية للإمدادات الإنسانية، تبعث على القلق العميق، وهي بصراحة، تقارير صادمة. ونحث جميع أطراف النزاع على وقف الأعمال العدائية وحماية المدنيين والسماح بوصول المساعدات الإنسانية فورا ودون عوائق وبصورة آمنة إلى جميع أنحاء تيغراي. وندعو السلطات الإثيوبية إلى إظهار التزامها بوقف إطلاق النار الذي أعلنته عن طريق تيسير وصول المساعدات الإنسانية فورا. وفي هذا الصدد، فإن الأيام القليلة القادمة حاسمة للغاية مع استئناف الاستجابة الإنسانية. كما ندعو الحكومة إلى إنشاء آلية تنسيق مدنية عسكرية عاملة، واستعادة الخدمات الأساسية فورا، وإعادة فتح المجال الجوي لإيصال المساعدات الإنسانية. ويجب على قوات تيغراي أيضا الامتناع عن أي أعمال تشجع على نشوب النزاعات أو تقيد وصول المساعدات الإنسانية.

وإلى جانب أزمة الأمن الغذائي، نشعر بقلق عميق إزاء الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان على وجه عام، إذ تبعث على القلق التقارير التي وردت الأسبوع الماضي عن الغارة الجوية على سوق قرية توغوغا في شمال تيغراي، مما أسفر عن مقتل وإصابة مئات المدنيين، وكثير منهم من الأطفال. وندعو السلطات الإثيوبية إلى إجراء تحقيق مستقل في الحادث. إن القتل الوحشي الذي وقع الأسبوع الماضي لثلاثة من موظفي منظمة "أطباء بلا حدود" يؤكد المخاطر التي يواجهها العاملون في مجال الأنشطة الإنسانية. ويجب ألا يُستهدف العاملون في مجال الأنشطة الإنسانية على الإطلاق. ويجب وقف هذه الهجمات الشائنة. وأشيد بجهود وشجاعة العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية في ظروف بالغة الخطورة. وندين التقارير التي تفيد بأن المنظمات غير الحكومية الدولية ومركبات الأمم المتحدة ومعداتها قد دمرت أو استولي عليها في انتهاك للقانون الدولي الإنساني. وينبغي احترام حقوق الجهات الفاعلة الإنسانية بموجب القانون الدولي الإنساني وفقا لالتزامات جميع أطراف النزاع.

وما زلنا نشعر بالرعب إزاء العنف الجنسي والفظائع المتصلة بالنزاعات التي وصفتها الممثلة الخاصة للأمين العام باتن. ومن الواضح أن الانتهاكات المنهجية ترتكب من قبل الجهات المسلحة في النزاع. وقد طالب المجلس بإنهاء تلك الانتهاكات وغيرها على الفور. ونؤيد بقوة عمل المفوضة السامية باتشليت خيريا ومكتبها، ونولي أهمية كبيرة للتحقيق المشترك مع اللجنة الإثيوبية لحقوق الإنسان. ويجب كفالة المساءلة عن جميع انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان من أجل مكافحة الإفلات من العقاب ومنع وقوع المزيد من الانتهاكات في المستقبل وتوفير العدالة للضحايا والناجين.

لقد بدأت اليوم بالقول إن لدينا فرصة لتوجيه رسالة واضحة إلى الأطراف في الميدان. وقبل ثلاثة أشهر، قالت أيرلندا الشيء نفسه خلف الأبواب المغلقة وكررته منذ ذلك الحين. واليوم أعتقد أن هذه الرسالة ينبغي أن تكون ثلاثية.

أولا، ينبغي للمجلس أن يحث جميع أطراف النزاع على وقف الأعمال القتالية وحماية المدنيين والسماح بوصول المساعدات الإنسانية الفورية والآمنة إلى جميع أنحاء تيغراي. ونحث السلطات الإثيوبية أيضا على إظهار التزامها بوقف إطلاق النار عن طريق تيسير وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق على الفور.

ثانيا، يجب على جميع أطراف النزاع أن تحترم القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان احتراما كاملا. ويجب إنهاء العنف الجنسي والفظائع المرتكبة ضد المدنيين والعاملين في مجال الأنشطة الإنسانية. ويجب السماح للجهات الإنسانية بالقيام بعملها دون تدخل.

وأخيرا، وبشكل حاسم، نحتاج إلى التزام جميع أصحاب المصلحة الإثيوبيين بعملية حوار وطني تعزز المصالحة ووحدة إثيوبيا. وأيرلندا على استعداد لتقديم الدعم بأي طريقة ممكنة. ونتطلع إلى رؤية إعلان اليوم في ذلك الصدد، واتباعه والالتزام به بسرعة وبصورة كاملة.

فهذه لحظة حرجة بالنسبة لإثيوبيا. إن العالم يراقب. ونحث جميع الأطراف على الاعتراف بمسؤولياتها والوفاء بها، وصياغة سبيل

للمضي قدما من أجل جميع الإثيوبيين. ويجب على المجلس أيضا أن يكثف جهوده ويؤدي دوره.

السيد كيماني (كينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وأود أيضا أن أهنئ إستونيا على إدارة أعمال المجلس باقتدار في الشهر الماضي.

إننا ندلي بهذا البيان متحدين بوصفنا الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن (مجموعة ٣+١)، وهي، تونس وكينيا والنيجر – إضافة إلى سانت فنسنت وجزر غرينادين. ونحن متحدون في حماية السلام والأمن في أفريقيا ومصالح الشعوب والدول الأفريقية التي يتعين احترامها في مجلس الأمن.

ونحيط علما بالإحاطات التي قدمتها وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو، ووكيل الأمين العام بالنيابة راميش راجاسينغام. ونرحب أيضا بمشاركة إثيوبيا ونشكرها على ما ستقدمه من معلومات إلى المجلس عن المستجدات منذ آخر اجتماع عقدناه قبل نحو أسبوعين لإجراء حوار تفاعلي غير رسمي.

وقد آلمتنا المعاناة التي مر بها إخواننا وأخواتنا في إثيوبيا، لأن كل حياة مهمة ومقدسة. ونتقدم بتعازينا لجميع الأسر التي فقدت أفرادها بسبب العنف، بمن فيهم عمال الإغاثة. ونعرب عن غضبنا وحزننا للآلام التي قاستها جميع النساء والفتيات اللاتي تعرضن للعنف الجنسي. وندين من دون تحفظ استهداف المدنيين العزل. وفي ذلك الصدد، ندعو جميع الأطراف التي بإمكانها إلحاق الأذى إلى وقف جميع الهجمات على المدنيين العزل والتهديدات ضدهم. ونطالب الأطراف باحترام القانون الدولي، بما في ذلك المبادئ الإنسانية والسنن الأخلاقية التي تشكل جوهر ثقافات أفريقيا وأديانها.

وطوال الأشهر القليلة الماضية، بينما شهدت تيغراي الانقسام والعنف، ظللنا ندافع عن توسيع نطاق المساعدات الإنسانية وإيصالها غير المقطوع. وقد رحبنا بتعبئة الحكومة الموارد لتغطية نسبة كبيرة من الاحتياجات الإنسانية في تيغراي. ودعونا الجهات الدولية المعنية بتقديم المعونة الإنسانية إلى التحرك بسرعة وتوسيع نطاق المساعدات. وقد أشدنا بها، وكذلك أعربنا عن خيبة أملنا إزاء أوجه القصور المستمرة في استجابتها. وندعو مرة أخرى جميع الدول والمؤسسات الدولية والمنظمات والأفراد ذوي النوايا الحسنة إلى مضاعفة جهودهم في تيغراي.

ونؤيد التطلعات الديمقراطية للشعب الإثيوبي. ولذلك أكدنا أن المجتمع الدولي ومجلس الأمن ينبغي أن يمنحا البلد حيزا لتنظيم الانتخابات التي جرت فيه مؤخرا. وقد أثلجت صدورنا التقارير المؤقتة، وعلى الأخص تقرير بعثة الاتحاد الأفريقي لمراقبة الانتخابات، التي تؤكد ما يلي:

”على الرغم من بعض التحديات التشغيلية واللوجستية والأمنية والسياسية والمتعلقة بفيروس كورونا، فقد اتسمت عمليات ما قبل الانتخابات ويوم الانتخابات بالطابع المنظم والسلمي وبالمصداقية“.

ونأمل في أن تصبح الانتخابات أساسا لحوار وطني راسخ بشأن السلام والتماسك والتنمية والاحتفاء بالتنوع والتعددية.

واليوم، يظل الوضع في تيغراي مثار قلق، ولكن هناك فرصا واضحة لبزوغ فجر السلام. وقد حثثنا المجلس، خلف أبواب مغلقة، على اتخاذ إجراءات متأنية ومسؤولة تشجع على التواصل الإنساني مع الأشخاص الذين يعانون، وعدم تعريض الوضع في تيغراي للخطر. ونكرر مرة أخرى تلك الدعوة القوية والصادقة.

ونرحب بوقف حكومة إثيوبيا إطلاق النار من جانب واحد لأسباب إنسانية، ونشدد على أنه ينبغي للمجلس والمجتمع الدولي أن يقدرا ذلك القرار الذي اتخذته الحكومة باعتباره فرصة يجب الاستفادة منها. ونأمل في أن يترجم إلى وقف دائم وشامل ودائم لإطلاق النار من أجل تقديم الرعاية الإنسانية لكل رجل وامرأة وطفل ممن يحتاجون إليها، في كل جزء من تيغراي.

ويجب أن يتم التقيد بوقف إطلاق النار وتنفيذه. ويساورنا القلق بوجه خاص إزاء الآثار المحتملة لتدمير جسر فوق نهر تيكيزي مؤخرا،

وهو الجسر الذي يربط بين شيري وغوندار. وهو دليل على موقف قاس إزاء احتياجات المدنيين في وقت الأزمة، وعلى أن هناك أطرافا لا تلتزم بوقف إطلاق النار. وندين التدمير المتعمد للأعيان المدنية الضرورية لإيصال المعونة الإنسانية.

ويجب وقف تلك الأعمال إذا أردنا أن ننفذ حقا مبادرة إسكات البنادق في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٠، التي أدرجناها نحن الأفارقة في جدول أعمالنا لعام ٢٠٦٣، والعمل كمنطقة واحدة على إنهاء جميع الحروب والنزاعات الأهلية والعنف الجنساني والصراعات العنيفة، ومنع الإبادة الجماعية.

وندعو الآن جميع الأطراف المسلحة الموجودة حاليا في تيغراي، أو المجاورة لها، إلى الإصغاء إلى صوت أفريقيا الذي يدعو إلى إسكات البنادق. وندعو جميع الأطراف التي لم تعلن عن موقفها إزاء وقف الأعمال العدائية إلى القيام بذلك من دون إبطاء، وأن تتصرف وفقا لذلك بوقف جميع العمليات المسلحة. وينبغي لها أن تسمح بوصول المساعدات الإنسانية بصورة كاملة إلى كل جزء من أجزاء من تيغراي. وندعو كذلك إلى انسحاب جميع القوات غير الإثيوبية من تيغراي ومغادرة جميع الميليشيات الوافدة من الولايات الاتحادية المجاورة.

إن إسكات البنادق يصب في إرادتنا القارية وسيسمح لمزارعي تيغراي وتجارها بالعودة إلى مزارعهم ومتاجرهم، حتى يتمكنوا من استعادة سبل عيشهم والتقليل من اعتمادهم على اليد الممدودة للعاملين في المجال الإنساني. ونصر على وقف جميع الأطراف إطلاق النار لأن التجربة علمتنا أن القيام بذلك سيسمح بنشر الأدوات المتاحة ضمن هيكل السلام والأمن في أفريقيا لمساعدة إثيوبيا على التصالح مع نفسها.

إن شعب إثيوبيا وحكومتها يقدران قوة أدوات الحوار والمصالحة التي صاغها الأفارقة على مدى العقود القليلة الماضية. فمعظم الاتفاقات التي بنت هيكلنا للسلام والأمن هي، رغم كل شيء، اتفاقات صاغها في أديس أبابا رؤساء دولنا وحكوماتنا، بمشاركة إثيوبيا البناءة. ونحن نوصي الآن إثيوبيا بأدوات ذلك الهيكل، كي تستفيد منها كما فعل الكثيرون منا. فالقيام بذلك سيبين لشعوبنا والعالم أن لدينا عمليات ومهارات يمكنها بالفعل أن تقدم حلولا أفريقية للتحديات الأفريقية.

ولذلك تدعو مجموعة ٣ +١ جميع الأطراف الإثيوبية المتنازعة في تيغراي إلى وقف الأعمال العدائية وإجراء حوار شامل كسبيل للمصالحة الوطنية. والحوار في رأينا هو القوة. كما أنه جوهر الهوية الأفريقية. وندعو جميع الأطراف الإثيوبية إلى تبني الحوار وإنقاذ الأرواح الثمينة لشعب تيغراي، وحماية سلامه الوطني، كما ندعوها إلى أن تكون مرة أخرى مرساة للأمن الإقليمي.

وكما فعلنا في جلسات مغلقة، نكرر مرة أخرى أن المجلس ينبغي أن يستمع دائما إلى أفريقيا عندما يتعلق الأمر بالقضايا الأفريقية. وينبغي للمجلس أيضا أن يتيح للقارة المجال لحل مشاكلها بدعم من المجتمع الدولي. ونحن لا نقول هذا الكلام لأننا معصومون من الخطأ؛ بل لأن أفريقيا اليوم لديها رؤية قابلة للتحقيق، رؤية نفسها تنمو لتصبح مجتمعا مسالما وموحدا ومستقلا ومزدهرا من الأمم. ونحن نعاني أكثر ما نعاني من التحديات التي نواجهها، ونكسب أكثر ما نكسب من حلها.

ولذلك فمن الأهمية بمكان أن يفهم مجلس الأمن ككل وأعضاؤه أن هذه المناقشة ينبغي أن تشجع وتدعم الحلول الأفريقية، أي الحلول الإثيوبية في هذه الحالة، التي تبدأ بالأمر بوقف إطلاق النار، ثم إيصال المساعدات الإنسانية، فالحوار، فالمصالحة، فالمسؤولية. ومن بين الأدوات التي استحدثتها أفريقيا لجنة أفريقية لحقوق الإنسان والشعوب. ونلاحظ إنشاء لجنة تحقيق بشأن تيغراي في ١٧ حزيران/يونيه. ونتطلع إلى التحقيقات الشاملة التي ستجريها، والتي ستسمح بمحاسبة مرتكبي الفظائع. ونتطلع أيضا إلى الاستنتاجات التي ستتوصل إليها اللجنة لدعم قضية الشعب الإثيوبي، وإثبات حقيقة ما حدث في تيغراي، واستخدام تلك الحقيقة لبناء إثيوبيا أقوى.

ونحن ،كأفريقيا، لن نقبل الآن أو في المستقبل بتحويل هذه المناقشة إلى منبر للنيل من شعب إثيوبيا ودولتها. وقد حان الوقت الآن لممارسة الدبلوماسية المتأنية، والتعجيل بتوسيع نطاق الاستجابة

الإنسانية، وإعطاء الأولوية للناس، وتقدير الاستقرار الإقليمي، والحد من المعلومات المغلوطة والمضللة.

ونذكر قمة العظمة التي بلغتها حضارة إثيوبيا، كما بلغتها حضارات أخرى في أفريقيا. ونعلم أن الاضطرابات والدمار قد حدثا في تاريخنا. ونحن نعاني اليوم من تحدياتنا، كما تفعل إثيوبيا حاليا، ولكن روحنا التواقة إلى المصالحة والوحدة لا يمكن إخمادها.

وإذ نقول ذلك فإننا نحن مجموعة ٣ + ١، نختتم بالتأكيد من جديد على احترامنا لسيادة إثيوبيا وسلامتها الإقليمية والتزامنا بها. ونتضامن مع حكومة وشعب إثيوبيا في هذه اللحظة الحاسمة في سعيهما إلى تحقيق سلام مستدام يفضي إلى بناء الدولة والازدهار.

السيدة بوينروسترو ماسيو (المكسيك) (*تكلمت بالإسبانية*): بما أن هذه هي الجلسة الأولى لمجلس الأمن برئاسة فرنسا في شهر تموز/يوليه، أود أن أعرب لكم، سيدي، الدعم الكامل من وفد المكسيك في الاضطلاع بأعمال هذا الشهر. كما أعرب عن امتناني لإستونيا على كل أعمالها خلال شهر حزيران/يونيه. وتعرب المكسيك أيضا عن شكرها للرئاسة على عقد هذه الجلسة بعد ظهر اليوم، وتقدر إحاطتي وكيلة الأمين العام ديكارلو ووكيل الأمين العام بالنيابة راجاسينغام. ونرحب بحضور اللورد طارق أحمد، وزير الدولة لشؤون الكومنولث والأمم المتحدة وجنوب آسيا، والممثل الدائم لإثيوبيا.

بعد ثمانية أشهر من الاشتباكات، لا شك أن الحالة في تيغراي معقدة. والعواقب الإنسانية تثير بالغ القلق. فقد خلف النزاع بالفعل آلاف القتلى، وشرد الملايين وأجبر مئات الآلاف على الفرار، بعضهم إلى السودان، وفرض ضغوطا متزايدة على ذلك البلد، الذي يمر بمرحلة انتقالية هشة.

وتعاني تيغراي وأجزاء أخرى من إثيوبيا من آثار التهديد الثلاثي المتمثل في الصدمة المناخية وآفة الجراد وجائحة مرض فيروس كورونا. وجراء هذا النزاع، نحن على مفترق الطرق. واستمرار الأعمال العدائية، الذي يؤدي إلى اضطراب ثان في موسم الحصاد، إلى جانب العوائق المستمرة أمام وصول المساعدات الإنسانية، سيزيد إلى حد كبير من احتمال انتشار المجاعة. فالبنية التحتية الضعيفة للمستشفيات معرضة لخطر الانهيار، مما يزيد من خطر انتشار الأمراض المعدية التي يمكن الوقاية منها. ويمكن أن تتفاقم التوترات العرقية والطائفية، ويمكن أن يمتد النزاع ليس إلى أجزاء أخرى من إثيوبيا فحسب، بل إلى بقية منطقة القرن الأفريقي.

والمكسيك، بوصفها بلدا، قلقة إزاء جميع الهجمات على المدنيين والعاملين في المجال الإنساني وتدينها. إن الهجمات التي وقعت في توغوغا، وأسفرت عن سقوط عشرات الضحايا المدنيين وأكثر من ١٨٠ جريحا، فضلا عن الهجمات على موظفي منظمة ”أطباء بلا حدود“، هي ببساطة غير مقبولة، وشأنها في ذلك شأن الحصار الذي تفيد التقارير أنه مفروض على العاملين في المجال الطبي الذين يسعون إلى تقديم المساعدة للجرحى. فلنكن صريحين وواضحين – إن هذا الحصار يمثل انتهاكا غير مقبول للقانون الدولي الإنساني. والأمر بهذه البساطة.

ونظرا للمطالب الكثيرة في الميدان، من الشائن بشكل خاص استهداف أولئك الذين يتمثل دورهم في مساعدة السكان، بما في ذلك دخول المكاتب ومصادرة معدات الاتصالات السلكية واللاسلكية لوكالات الأمم المتحدة. ولذلك، من الأهمية بمكان أن تكون هناك مساءلة عما حدث في سياق النزاع، ولا سيما فيما يتعلق بالادعاءات المتعددة المتعلقة بانتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ومن الأهمية بمكان إجراء تحقيق فوري ونزيه ومستقل لتحديد الوقائع وتحقيق العدالة.

وترحب المكسيك بإعلان حكومة إثيوبيا في ٢٨ حزيران/يونيه عن وقف لإطلاق النار لأسباب إنسانية في تيغراي، وتحث جميع أطراف النزاع الأخرى على وقف جميع الأعمال العدائية، وضمان وصول المساعدات الإنسانية دون قيود بغض النظر عن الانتماءات العرقية أو السياسية، والامتناع عن التدخل في الهياكل الأساسية الحيوية أو إلحاق الضرر بها، مثل مرافق الاتصالات والجسور والطرق، مما

سيعزل المنطقة ويقوض إيصال الإمدادات. والمكسيك، بلدي، تدعو إلى انسحاب القوات الإريترية من إثيوبيا.

ويجب على أطراف النزاع أن تفكر في عواقب أفعالها خلال الأشهر الماضية وأن تعترف بأنه لا يوجد حل عسكري. وتدعو المكسيك جميع الأطراف إلى السعي إلى التوصل إلى تسوية من خلال الحوار الشامل، بغية بدء عملية المصالحة الوطنية وإعادة الإعمار.

وأخيرا، من الضروري أيضا ضمان استمرار المشاركة والوساطة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، فضلا عن دعم مجلس الأمن لجميع الأنشطة التي تعزز الحوار السياسي.

السيد داي بنغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): في البداية أهنئ فرنسا على توليها رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وأود أن أشكر إستونيا على رئاستها للمجلس بنجاح في الشهر الماضي. وأشكر وكيل الأمين العام ديكارلو ووكيل الأمين العام بالنيابة راجاسينغام على إحاطتيهما. وأرحب بحضور الممثل الدائم لإثيوبيا، السفير تاي أتكسيلاسي أمدي، في هذه الجلسة.

إن إثيوبيا ركيزة للاستقرار في منطقة القرن الأفريقي، وهي حيوية للسلام والأمن الإقليميين. وتحقيق السلام والاستقرار في إثيوبيا هو الطموح المشترك لجميع الإثيوبيين، والبلدان الأفريقية الأخرى والمجتمع الدولي بأسره لا يرغبون في أقل من ذلك. وتتابع الصين عن كثب بقلق الحالة في منطقة تيغراي. وقد أعلنت حكومة إثيوبيا مؤخرا وقفا لإطلاق النار من جانب واحد في ولاية تيغراي لاستعادة الأوضاع الطبيعية في العمليات الزراعية والإنسانية في المنطقة، وهو ما ترحب به الصين.

ونتطلع إلى وقف شامل لإطلاق النار في تيغراي، وندعم الأطراف المعنية لحل خلافاتها من خلال الحوار السياسي حتى يتسنى لجميع الناس في إثيوبيا، بمن فيهم سكان ولاية تيغراي، أن ينعموا بالسلام والاستقرار في طريقهم نحو التنمية والازدهار. وتؤيد الصين الدور البناء المتواصل للاتحاد الأفريقي وترحب بالمساعدة التي قدمها إلى إثيوبيا رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، السيد موسى فقي محمد .

لقد ظلت حكومة إثيوبيا لبعض الوقت تستجيب بشكل نشط للاحتياجات الإنسانية في تيغراي، إذ قدمت الإغاثة للسكان المنكوبين وأعادت فتح الاقتصاد المحلي وأعادت الحياة إلى طبيعتها ووفرت وصول المساعدات الإنسانية الكاملة بنتائج إيجابية. وتعاني العمليات الإنسانية في تيغراي من نقص حاد في الموارد، مما يحتم على المجتمع الدولي زيادة مساعداته الإنسانية الطارئة. وفي هذه العملية، يجب احترام المبادئ الإنسانية للأمم المتحدة احتراما كاملا.

وستصل قريبا المعونة الغذائية التي تقدمها الحكومة الصينية، ولقاحات مرض فيروس كورونا التي تبرعت بها الصين لإثيوبيا سيستفيد منها سكان تيغراي. وتقدر الصين العمل الهائل الذي تقوم به الوكالات الإنسانية الدولية لتخفيف محنة السكان المحليين، وتدين بشدة الهجمات التي تشن على العاملين في المجال الإنساني، وتلاحظ أن حكومة إثيوبيا قد بدأت تحقيقا في تلك الهجمات. وفي الوقت الراهن، لا تزال جهود إثيوبيا الرامية إلى إبقاء عملية السلام والتنمية على المسار الصحيح تواجه تحديات من نواح عديدة.

كما تتابع الصين عن كثب التطورات في تيغراى. بيد أن مسألة تيغراي إلى حد كبير شأن داخلي لإثيوبيا، ونؤمن بحكمة الشعب الإثيوبي وقدرته على إيجاد حل مناسب. ويجب على المجتمع الدولي، اقترانا بتقديم المساعدة، أن يحترم احتراما كاملا سيادة إثيوبيا وقيادتها، لأن الغرض من هذه المساعدة هو العمل معا لمساعدة البلد على التغلب على الصعوبات التي يواجهها وصون السلام والاستقرار في إثيوبيا والمنطقة. وعند تناول هذه المسألة، ينبغي لمجلس الأمن أن يعاير بدقة وبصورة متأنية التوقيت والنهج المتبع لضمان أن يسهم أي إجراء يتخذه المجلس في تحسين الحالة في تيغراي، بدلا من أن يكون له أثر عكسي. والصين على استعداد للعمل مع بقية المجتمع الدولي لتحقيق هذه الغاية.

السيد يورغنسن (إستونيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو ووكيل الأمين العام بالنيابة راجاسينغام على إحاطتيهما. وأرحب بعقد أول جلسة مفتوحة لمجلس الأمن في الوقت المناسب بشأن الحالة في تيغراي.

إن إعلان الحكومة الإثيوبية عن وقف لإطلاق النار خطوة أولى تستحق الثناء نحو حل النزاع في تيغراي. ومن الضروري أن يتبعها وقف للأعمال العدائية على الفور وأن تلتزم جميع الأطراف بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويلزم الوصول الإنساني العاجل والآمن دون عوائق، كما يجب استعادة الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والاتصالات السلكية واللاسلكية لتمكين العاملين في المجال الإنساني من تقديم المساعدة.

إن حالة انعدام الأمن الغذائي في تيغراي تتدهور يوما بعد يوم، وبعض المناطق تواجه شبح المجاعة بالفعل. ويجب السماح بتقديم المعونة الغذائية إلى المحتاجين دون تأخير. ومن أجل إيجاد حل مستدام لانعدام الأمن الغذائي، لا بد من وقف الأعمال العدائية على الفور بما يسمح للمزارعين بزراعة المحاصيل.

وإننا ندين العنف ضد العاملين في المجال الإنساني وممتلكاتهم، فهذا يتعارض مع القانون الدولي الإنساني. ويجب التحقيق فورا في مقتل ثلاثة من ممثلي "أطباء بلا حدود" بصورة وحشية وتقديم الجناة إلى العدالة. كما أنه لا يوجد ما يبرر الدخول غير المشروع إلى مقار عمل الوكالات الإنسانية أو تفكيك معدات الاتصالات الخاصة بها.

ونعرب عن قلقنا إزاء الحالة في تيغراي التي لا تزال متردية والمدنيون هم من يتحمل وطأة النزاع. وذكَّرنا ذلك مرة أخرى بالأسبوع الماضي عندما أسفرت غارة جوية بالقرب من ميكيلي عن مقتل حوالي ٨٠ مدنيا وإصابة قرابة ٢٠٠ آخرين. استهداف المدنيين وعرقلة وصول المساعدات الطبية أمر غير مقبول على الإطلاق. وندعو إلى إجراء تحقيق عاجل ومستقل في الحادث.

إن التقارير عن استمرار الانتهاكات والتجاوزات للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك انتشار العنف الجنسي والجنساني على نطاق واسع، تبعث على القلق العميق. والتزام حكومة إثيوبيا بالعمل مع آليات الأمم المتحدة في التحقيق في الانتهاكات والتجاوزات المزعومة أمر نرحب به. ونحث جميع الأطراف على ضمان الوصول غير المقيد إلى المحققين.

ويساورنا القلق إزاء الانتهاكات العديدة التي ترتكبها القوات الإريترية وندعو إلى انسحابها فورا. وقد أُبلغ على نطاق واسع عن الدور الواضح المزعزع للاستقرار للقوات الإريترية، بما في ذلك عرقلتها للمساعدة الإنسانية.

ومن المهم ألا تكون نهاية القتال مؤقتة، بل أن تعقبها عملية سياسية جامعة وشاملة وذات مصداقية، بهدف المصالحة الوطنية.

وأخيرا، من الواضح أن النزاع الدائر في تيغراي يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، ولذلك من المهم للغاية أن تبقى هذه المسألة ذات أولوية في جدول أعمال مجلس الأمن.

السيد تيرومورتي (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر وكيل الأمين العام السيدة روزماري ديكارلو ووكيل الأمين العام بالنيابة للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ راميش راجاسينغام على إحاطتيهما بشأن التطورات الأخيرة في منطقة تيغراي في إثيوبيا. وأرحب أيضا بحضور سعادة اللورد طارق أحمد، من ويمبلدون، والممثل الدائم لإثيوبيا في هذه الجلسة.

لقد عانى سكان منطقة تيغراي في إثيوبيا خلال القتال الذي دام ثمانية أشهر. ولذلك، فإن إعلان وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية في منطقة تيغراي تطور جدير بالترحيب. ونثني على حكومة إثيوبيا لاتخاذها هذا القرار ونرحب بالتدابير التي اتخذتها لمعالجة الحالة الإنسانية. وينبغي أن تساعد هذه الخطوة الإيجابية على تخفيف حدة التوترات ومعاناة الناس. ونأمل أن تساعد جلسة اليوم على تهدئة الحالة على الأرض وتحقيق المصالحة والسلام في المنطقة.

ونعتقد أيضا أن وجود عناصر خارجية مسلحة في منطقة تيغراي يقوض آفاق العودة إلى السلام، وندعو إلى إنهائه. ومن المهم أن يحترم جميع أصحاب المصلحة وقف إطلاق النار، وأن يسمحوا بوصول المعونة الإنسانية إلى جميع المحتاجين، مع السماح بالقيام بأنشطة زراعية منتظمة. ويجب استخدام فترة وقف إطلاق النار لزيادة المعونة الإنسانية فورا، والتي يجب أن تصل إلى المناطق التي كان الوصول

إليها صعبا بسبب العنف. وما زلنا نحث جميع الوكالات الإنسانية والسلطات على توسيع نطاق عملها والتنسيق لسد الثغرات على أرض الواقع، خاصة وأن مجموعة تراكمية من العوامل قد جعلت الحالة أسوأ.

ونقدر أن السلطات الإثيوبية وفرت المساعدة الإنسانية، بل أتاحت أيضا وصول المساعدات الإنسانية إلى غالبية المناطق الواقعة تحت الضغط. ونشجعهم على مواصلة السير على هذا المنوال. ونشدد أيضا على أهمية الالتزام بمبادئ الأمم المتحدة التوجيهية للمساعدة الإنسانية. كما ندعو إلى حماية جميع العاملين في المجال الإنساني.

وتدعو الهند جميع أصحاب المصلحة إلى ضبط النفس والمشاركة بروح من الحوار والمصالحة. ونحث على استخدام الحيز الذي يوفره وقف إطلاق النار الإنساني لفتح قنوات الاتصال ومواصلة الحوار وإيجاد حل سلمي ومستدام. ويجب على جميع أصحاب المصلحة الكف عن الخطابة والتهديدات، ونشر المغالطات وإثارة التوترات أثناء وقف إطلاق النار. وبدلا من ذلك، يجب أن تتخذ جميع الأطراف المعنية خطوات لفك الاشتباك وتخفيف حدة التوترات والعمل على استعادة الحياة الطبيعية في حياة السكان في المنطقة المتضررة.

وندعو الحكومة الإثيوبية إلى الحفاظ على وقف إطلاق النار وإيجاد سبيل لمعالجة النزاع بشكل يخدم مصالح جميع أفراد شعبها، بما يتماشى مع الأحكام الدستورية الاتحادية. ونشجع أيضا حكومة إثيوبيا على متابعة التزامها بالتحقيق في جميع الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان، وإلى مواصلة بذل الجهود لمحاسبة مرتكبيها، وفقا للقانون. ونتطلع إلى الانتهاء في وقت مبكر من التحقيق الذي تجريه اللجنة الإثيوبية لحقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

وفي الختام، تكرر الهند تأكيد التزامها القوي بوحدة إثيوبيا وسيادتها واستقلالها وسلامتها الإقليمية.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): في البداية، نهنئ فرنسا على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر تموز/يوليه ونشكر إستونيا على قيادتها القديرة للمجلس في حزيران/يونيه.

وقد استمعنا باهتمام إلى الإحاطتين عن الحالة في تيغراي، المقدمتين من وكيل الأمين العام السيدة ديكارلو، ووكيل الأمين العام بالنيابة ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، راميش راجاسينغام. ونرحب بحضور اللورد طارق أحمد، من ويمبلدون، والممثل الدائم لإثيوبيا، تاي أتسكيسيلاسي آمدي، في جلسة اليوم.

بداية، أود أن أعرب عن أسفنا للشكل الذي تعقد به جلسة اليوم وأن أحذر زملائنا من استخدام ذلك لزيادة زعزعة استقرار حالة معقدة بالفعل في تيغراي وإضعاف الموقف السياسي للسلطات الاتحادية. ونعتقد أن الموضوع الذي تجري مناقشته اليوم مسألة داخلية في إثيوبيا. يجب ألا ننسى ذلك.

ونحن نتابع عن كثب تطورات الحالة العسكرية والسياسية المعقدة. ونعتقد أن القرار الأحادي الجانب الذي اتخذته حكومة إثيوبيا الاتحادية في ٢٨ حزيران/يونيه بإعلان وقف فوري للأعمال القتالية في تيغراي كان خطوة في الاتجاه الصحيح. ونأمل أن تبدي كل الأطراف المتنازعة الإرادة السياسية اللازمة للمساعدة على وقف إراقة الدماء، وتحسين الحالة الإنسانية، واستعادة الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي تدريجيا. ومن شأن ذلك أيضا أن يسمح بزراعة المحاصيل وعودة المشردين داخليا إلى ديارهم.

وندعو جميع شركاء أديس أبابا إلى دعم الخطوات التي اتخذتها الحكومة الإثيوبية لاستعادة السلام في المنطقة وعودة الحياة إلى طبيعتها. ونعتقد أيضا أنه من أجل حل النزاع في إثيوبيا، يجب على الإثيوبيين أنفسهم أن يضطلعوا بدور قيادي – بمساعدة الجماعة الأفريقية في المقام الأول.

ولا ينبغي للتطورات الإقليمية الجديدة أن تصرف انتباهنا عن القضايا الاجتماعية والاقتصادية الخطيرة في تيغراي. وفي الأشهر الأخيرة، قدمت حكومة إثيوبيا مساهمة كبيرة في إعادة بناء الهياكل الأساسية التي دمرت وفي تلبية الاحتياجات الإنسانية في المنطقة. ووفقا للمعلومات المتاحة، أنفقت الحكومة أكثر من ٢,٥ بليون دولار على تلك الجهود.

وندعو مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والوكالات الإنسانية الموجودة في المنطقة إلى البناء على تلك الجهود، عملا بقرار الجمعية العامة ٤٦/١٨٢، وفي امتثال صارم للمبادئ التوجيهية للمساعدة الإنسانية. ونتوقع أن يكون للمجتمع الإنساني تقييم موضوعية للحالة الإنسانية في تيغراي وأن يحدد الاحتياجات الحقيقية للسكان في المنطقة.

وندرك أن مجموعة من الدول الغربية قدمت مشروع قرار بشأن حالة حقوق الإنسان في تيغراي في الدورة السابعة والأربعين لمجلس حقوق الإنسان في جنيف. وفي رأينا أن مشروع القرار موجه نحو إلقاء اللوم على قيادة إثيوبيا. ولئن كنا نشارك القلق بشأن مسائل حقوق الإنسان الناجمة عن النزاع في تيغراي، نعتقد أنه ينبغي لهذه الوثيقة ألا تهدف إلى الاتهام والمعاقبة، بل إلى منع انتهاكات حقوق الإنسان والمساعدة على التغلب عليها، بغض النظر عن الجانب الذي قد يرتكبها.

وختاما، أود أن أقول إن روسيا مستعدة لمواصلة تعزيز التطبيع في تيغراي. ونحن مقتنعون بأن تسييس هذه المسألة أمر غير مقبول. ويجب أن تظل الحالة في تيغراي شأنا داخليا لإثيوبيا. وتدخل مجلس الأمن في حل المسألة سيؤدي إلى نتائج عكسية.

السيد دانغ (فييت نام) (*تكلم بالإنكليزية*): أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وأشكر إستونيا على رئاستها في الشهر الماضي.

أشكر وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو، ووكيل الأمين العام بالنيابة السيد راميش راجاسينغام على إحاطتيهما الثاقبتين. وأرحب بوزير دولة المملكة المتحدة والسفير آمدي، ممثل إثيوبيا، في جلستنا اليوم.

لقد شهدت الحالة في منطقة تيغراي في إثيوبيا تطورات معقدة خلال الأشهر الأخيرة. وقد أدى ذلك إلى مصاعب متعددة الأوجه لملايين الأشخاص. ونشارك المجتمع الدولي شواغله، بما في ذلك الشواغل التي أعرب عنها الأمين العام، إزاء المستويات المقلقة للعنف والقتل ضد المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال والعاملون في المجال الإنساني، فضلا عن تدمير البنية التحتية المدنية التي لا غنى عنها للسكان المدنين في تيغراي. وأعمال العنف هذه غير مقبولة على الإطلاق وتتعارض مع القانون الدولي الإنساني. وندعو إلى الوقف الفوري للأعمال العدائية، والنهوض بالمسؤوليات بموجب القانون الدولي الإنساني، وكفالة حماية المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال، بغية التصدي بسرعة للصعوبات المتزايدة التي يتعين على الشعب مواجهتها بعد أشهر من الأعمال العدائية.

إن الحالة الإنسانية في تيغراي مصدر قلق بالغ. ونرحب بالجهود التي تبذلها حكومة إثيوبيا للمساعدة في تخفيف هذه الصعوبات. بيد أن النزاع يؤدي إلى مسائل نظامية أخرى قد تؤدي إلى مزيد من التدهور، ولا سيما ارتفاع خطر المجاعة. والأطفال هم الأكثر معاناة من بين السكان. وتتوقع اليونيسيف أن يحتاج ٥٦ ٠٠٠ طفل دون سن الخامسة في تيغراي إلى العلاج هذا العام من سوء التغذية الحاد الوخيم. وسيواجه ٣٣ ٠٠٠ طفل في أجزاء لا يمكن الوصول إليها من تيغراي الموت الوشيك ما لم يحصلوا على مساعدة فورية.

وفي مواجهة هذه المخاطر، ندعو جميع الأطراف إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الإنساني لمنع حدوث مجاعة. ومن الهام الآن كفالة إيصال المساعدات الإنسانية في منطقة تيغراي والمناطق المتاخمة لها وإمكانية الوصول لهما بصورة آمنة وفعالة وناجعة. وفي هذه العملية، ينبغي أن يراعي تقييم الاحتياجات وتقديم المساعدة الإنسانية الخصائص المحلية ويجري بالتشاور مع حكومة إثيوبيا.

وفي حين أن الاستجابة للاحتياجات الإنسانية مهمة ملحة، فإن من الهام بنفس القدر السعي الجاد من أجل التوصل إلى حل سلمي للخلافات بين الأطراف المعنية. وتنبع الأزمة الحالية من أسباب سياسية وتاريخية وعرقية وثقافية معقدة. وتتطلب هذه الخلفية من الأطراف المعنية أن تنخرط بصبر في الحوار والمصالحة بدلا من زيادة الكراهية والخلافات.

لقد حان الوقت للتوصل إلى حل توفيقي نحو حل شامل، من أجل الاستقرار والتنمية المستدامين في إثيوبيا، على أساس المبادئ

الأساسية للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وندعو السلطات الإثيوبية وجميع الأطراف المعنية الأخرى إلى إعطاء الأولوية القصوى لمصالح شعوبها. وينبغي للمجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، أن يدعم جميع الجهود المبذولة لتحقيق هذه الغاية، مع الاحترام الكامل لاستقلال إثيوبيا وسيادتها ووحدتها وسلامتها الإقليمية.

وفي هذا الصدد، نرحب بإعلان وقف إطلاق النار الذي صدر مؤخرا عن حكومة إثيوبيا ونتوقع من جميع الأطراف أن يجعل منه إعلانا شاملا وطويل الأجل. وعلاوة على ذلك، ندعو جميع الأطراف المعنية إلى اغتنام هذه الفرصة للدخول في حوار بناء والامتناع عن إراقة المزيد من الدماء والخطابات الصدامية التي قد تيد من شقة الخلاف بين الأطراف. ونعتقد أن هذا هو الطريق الوحيد القابل للتطبيق لإيجاد أرضية مشتركة وطريق سلمي للخروج من الأزمة الحالية في إثيوبيا.

إن للنزاع والحالة في تيغراي بعض الآثار على المنطقة تتطلب من الأطراف المعنية ممارسة ضبط النفس. وفي ظل هذه الظروف، ينبغي دائما التمسك بمبدأي عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية. وفي هذا الصدد، نؤيد المشاركة البناءة للبلدان المجاورة والمنظمات الإقليمية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، في دعم الأطراف المعنية لتعزيز الحوار وبناء الثقة وتقديم المساعدة الإنسانية لإثيوبيا من أجل مساعدة شعبها على العودة إلى الحياة الطبيعية.

إن الجهود التي بذلتها حتى الآن مختلف الوكالات الإنسانية، بما في ذلك الأمم المتحدة، جديرة بالثناء الشديد. وندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة دعم الشعب الإثيوبي في سعيه إلى تحقيق السلام والمصالحة وإعادة بناء بلده.

السيدة يول (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر بدوري مقدمي الإحاطات.

بعد مرور ثمانية أشهر على النزاع المسلح في تيغراي، لا تزال الحالة حرجة ولا يمكن التنبؤ بها إلى حد كبير. فالاحتياجات الإنسانية هائلة. ومن المرجح أن يعاني ما يصل إلى ٩٠٠ ٠٠٠ شخص من ظروف أشبه بمجاعة، مع تعرض ملايين آخرين للخطر. إذ يجري وقف المساعدات الحيوية ومنع العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية من إنقاذ الأرواح. والوضع الحالي متقلب للغاية، ويصعب الحصول على المعلومات. وأود أن أتطرق إلى أربع نقاط رئيسية في بياني اليوم.

أولا، نكرر دعوتنا إلى إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية غير المقيدة وغير المشروطة إلى تيغراي وفي داخلها. ونرحب بإعلان الحكومة الاتحادية وقف إطلاق النار من جانب واحد لأسباب إنسانية وندعو جميع الأطراف إلى التحرك صوب وقف دائم لإطلاق النار. ومع ذلك، وعلى الرغم من تلك الخطوة الإيجابية، تلقينا منذ إعلان وقف إطلاق النار تقارير موثوقة من عدة معابر حدودية تفيد بأن الجهات الفاعلة في مجال الأنشطة الإنسانية لا تزال ممنوعة من الوصول. وأود أن أكون واضحا: إن المسؤولية الرئيسية لحماية مواطنيها تقع على عاتق الدولة. ويجب على الحكومة المركزية في إثيوبيا كفالة وصول المساعدات الإنسانية إلى تيغراي. ويجب السماح للجهات الفاعلة في مجال الأنشطة الإنسانية على الفور بعبور الخطوط الأمامية بأفراد وإمدادات. إن استعادة البنية التحتية الأساسية – الكهرباء، والخدمات المصرفية، والاتصالات، والحصول على الوقود والإنترنت أمر بالغ الأهمية لتوسيع الاستجابة الإنسانية. ويجب على جميع الأطراف أن تمتثل لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، وأن تحترم المركز المحمي لعمال المعونة والمدنيين، وأن تمتنع عن تدمير أو تعطيل الأعيان والمواد التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين.

ثانيا، لا يمكن التسامح مع الإفلات من العقاب. وندين بأشد العبارات عمليات قتل المدنيين وأعمال العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس الممنهجة وواسعة النطاق، التي أوردتها التقارير. وينبغي توثيق جميع انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني والتحقق منها، بغية التحقيق مع المسؤولين عنها ومقاضاتهم في المستقبل. ويجب كفالة المساءلة عن الجرائم والانتهاكات الجسيمة، بما في ذلك المساءلة الفردية بموجب القانون

الجنائي. وسيكون ذلك أمرا أساسيا لإعادة ثقة الجمهور في مؤسسات العدالة والأمن وإرساء الأساس للمصالحة والسلام المستدام. وفي هذا الصدد، نرحب بالتحقيق المشترك من جانب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان واللجنة الإثيوبية لحقوق الإنسان، وكذلك لجنة التحقيق المستقلة التابعة للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، في الفظائع المزعومة في تيغراي. ونتوقع أن تستخدم جميع الاستنتاجات لكفالة المساءلة.

ثالثا، يهدد النزاع في تيغراي الاستقرار الإقليمي. ونهيب بالدول المجاورة الامتناع عن مفاقمة الحالة. ويشكل استمرار وجود القوات الإريترية في تيغراي. تهديدا للسلام والأمن الإقليميين ويجب أن ينتهي. وندعو إلى انسحابهم فورا.

رابعا، لا يمكن حل النزاع في تيغراي. بالوسائل العسكرية. لقد جرت الانتخابات الأخيرة في إثيوبيا في ظروف صعبة للغاية. ولكن، كما نرى في هذه الحالة، لا يمكن للانتخابات وحدها أن تحقق انتقالا ديمقراطيا أو أن تنهي التحديات السياسية التي تواجهها حاليا. ويقتضي الأمر إجراء حوار وطني شامل ومجدٍ لتمكين التنمية الديمقراطية في إثيوبيا والحد من النزاع في جميع أنحاء البلد.

نحث بقوة جميع الجهات الفاعلة في تيغراي على التغلب على الانقسامات وتمهيد السبيل أمام إجراء حوار محتمل. إن إيجاد حل سياسي للحالة هو السبيل الوحيد نحو تحقيق السلام المستدام في تيغراي، بل في إثيوبيا بأسرها.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): سأتكلم الآن بصفتي ممثلا لفرنسا

أشكر السيدة ديكارلو والسيد راجاسينغام على إحاطتيهما. أود أن أشدد على أربع نقاط.

إن استعادة قوات تيغراي لميكيلي بعد ثمانية أشهر من النزاع تبين أنه لن يكون هناك حل عسكري للأزمة. ويمكن أن يشكل الإعلان عن وقف إطلاق النار تطورا كبيرا إذا ما تعزز بسرعة. وندعو جميع الأطراف إلى التصرف بمسؤولية بالإعراب من دون إبطاء عن التزامها بوقف دائم للأعمال القتالية وجميع أشكال العنف ضد السكان. ويجب على القوات الإريترية أن تغادر الأراضي الإثيوبية فورا، وفقا لطلب السلطات الإثيوبية في آذار/مارس الماضي. ونحيط علما بالمعلومات المتعلقة بإعادة نشر تلك القوات على الحدود، والتي يجب التحقق منها بسرعة.

ثانيا، من المُلح ضمان وصول المساعدات الإنسانية. ومع تزايد القلق في تيغراي يوما بعد يوم، من الحتمي تلبية الاحتياجات الهائلة واستعادة الكهرباء، والاتصالات والخدمات المصرفية. وندعو إلى إزالة جميع العوائق القائمة، لا سيما إعادة فتح مطار مكيلي، ومنح تأشيرات طويلة الأجل لموظفي المساعدة الإنسانية، والإذن بالاتصالات الساتلية. ويجب الحفاظ على الهياكل الأساسية الحيوية لإيصال المعونة.

تجدد فرنسا إدانتها للهجمات المميتة على أفرقة منظمة أطباء بلا حدود. وقد قضى نحبه ما لا يقل عن ١٢ شخصا من العاملين في المجال الإنساني منذ بداية النزاع. ويجب ألا تمر تلك الجرائم بدون عقاب. إذ أن حماية العاملين في المجال الإنساني والطبي التزام ينطبق على جميع الأطراف.

ثالثا، إن الحفاظ على وحدة إثيوبيا وسلامتها الإقليمية أولوية. ولا بد من أن يسهم في ذلك إطلاق حوار وطني يضم ممثلين عن جميع الأطراف وجميع المناطق. ونحض جميع القوى السياسية والعسكرية في إثيوبيا على الامتناع عن أي عمل يمكن أن يزيد من زعزعة الاستقرار.

كذلك تتطلب المصالحة مكافحة الإفلات من العقاب. ومن الضروري أن يستمر التحقيق المشترك بين مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان واللجنة الإثيوبية لحقوق الإنسان في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة في تيغراي. ومن المهم الشروع في إجراءات قضائية ذات مصداقية وبشفافية تامة.

أخيرا، تشعر فرنسا بالقلق إزاء تأثير الأزمة على الاستقرار الإقليمي. وندعو بلدان المنطقة إلى تسوية خلافاتها عن طريق الحوار، والاستجابة بشكل بناء لجهود الوساطة التي يبذلها الاتحاد الأفريقي.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا للمجلس.

أعطي الكلمة لممثل إثيوبيا.

السيد آمدي (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي أن أستهل بياني بتهنئتكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تموز/يوليه. أؤكد لكم دعم وفدي الكامل لعملكم.

إن بلدي، إثيوبيا، يمر بتحول كبير يتطلب معالجة دقيقة لشؤونه الداخلية، معالجة محكومة بالسياق. وفي اجتماعاتنا الثنائية مع أعضاء المجلس والحوار غير الرسمي الذي أجريناه الشهر الماضي، تبادلنا الآراء والشواغل، وقد تناولتها جميعها حكومة إثيوبيا، وتصرفت على نحو بناء. لذلك، فإنني مندهش من الأساس المنطقي الذي استُند إليه في الدعوة إلى عقد هذه الجلسة المفتوحة. ونحن ندرك تماما مسؤولية المجلس في العمل من أجل السلام والأمن الدوليين. وتتمثل أولى المتطلبات لتلك المسؤولية المرهقة في تشجيع الحوار ومنع التصعيد من خلال المشاركة البناءة وتوطيد الإنجازات.

لقد دُعي إلى عقد هذه الجلسة في وقت اتخذت فيه الحكومة تدابير جريئة وقرارات سياسية لتلبية احتياجات ورفاه شعبها المتضرر من عملية إنفاذ القانون في تيغراي. وكان ينبغي لهذا التدبير أن يشجع أصدقائنا على تقديم الدعم وتخفيف حدة الضغط غير المفيد. وبالمثل، نود أن نعرب عن تقديرنا للجميع على اعترافهم بتصميمنا على السلام بأخذنا زمام المبادرة الصعبة في هذا الصدد.

حيث أن المجلس عقد الحوار التفاعلي غير الرسمي بشأن الحالة الإنسانية في إثيوبيا، فهناك تطورات حاسمة جديرة باعتراف المجلس بها ونظرته البناءة إليها.

في ٢٨ حزيران/يونيه، قررت حكومة إثيوبيا وقف الاشتباكات العسكرية الفاعلة لقوات الدفاع الوطني الإثيوبية في منطقة تيغراي. وقد تم التوصل إلى ذلك القرار لوقف إطلاق النار لأسباب إنسانية بعد مداولات منسقة مع مختلف أصحاب المصلحة والشركاء. ونأمل ألا يضيع ذلك القرار السَمِح والبعيد النظر بسبب السلوك غير المسؤول الذي تمارسه جماعة الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي، التي آثرت حكومة إثيوبيا التسامح معها من أجل شعب تيغراي والتخفيف من وطأة الحالة الإنسانية في المنطقة.

ومن المأمول أن يساعد قرار وقف العمليات العسكرية على تهيئة بيئة مواتية للعمليات الإنسانية في تيغراي. كذلك فإنه سيمهد الطريق أمام حوار وطني شامل. إن جماعة الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي التي كنا نلاحقها واصلت حربها لحماية عدد قليل من الأفراد. وتعزيزا لخطتها، بدأت بتجنيد المدنيين الشباب والمسنين، نساء ورجالا، لمحاربة رجال بلدهم المدربين تدريبا عاليا والمسلحين. عرَّض ذلك الناس في تيغراي لمواجهة عسكرية لم يكونوا مستعدين لها. وعلاوة على ذلك، فإنها تجازف بتعطيل الموسم الزراعي. كما تبين أن التكتيكات المشحونة عرقيا التي تتبعها الجماعة في تأليب الشعب ضد الحكومة تضر بنسيجنا الاجتماعي الطبيعي.

ونتيجة لذلك، اتخذت حكومة إثيوبيا، بوصفها المسؤولة الرئيسية عن حماية شعبها، قرارا سياسيا صعبا بتعليق العمليات العسكرية النشطة لصالح حماية وحدة الدولة الإثيوبية وسيادتها وسلامتها الإقليمية.

نعتقد أننا قد أفسحنا المجال الآن أمام تقديم المساعدة الإنسانية بدون قيود وتسيير موسم الزراعة على نحو سليم. وبالإضافة إلى ذلك، سنزيد الجهود الإنسانية في المنطقة، بما في ذلك توزيع المواد الغذائية وغير الغذائية من المستودعات في جميع بقاع تيغراي. ومن المقرر أن تستأنف اللجنة الوطنية لإدارة مخاطر الكوارث والوكالات الإنسانية الخمس المنتشرة في جميع المناطق عملها. وعلاوة على ذلك، نحن بصدد تكييف المبادئ التوجيهية للمساعدة الإنسانية وآلية التنسيق مع التطورات الجديدة. كما ستُسْتأنف الخدمات العامة ما أن نفرغ من تهيئة حالة تفضي إلى التشغيل الآمن للبنية التحتية ومشغليها.

واجهت إثيوبيا رحلة حتمية للنظر في الركائز السياسية التحتية لما شهدناه في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي عندما هوجمت قوات الدفاع لدينا من الداخل. وتكمن الحاجة الملحة في تهيئة بيئة مواتية لتقديم المساعدة الإنسانية التي تمس الحاجة إليها. وفي هذا الصدد،

ستواصل الحكومة بذل أقصى جهد ممكن وتخصيص الموارد المتاحة لتحقيق هذه الغاية.

نتقبل ونقدر القلق الذي أعرب عنه أعضاء المجلس إزاء مواطنينا في تيغراي الذين تحملوا للأسف عبء عملية إنفاذ القانون بسبب الأساليب الجبانة التي يتبعها جماعة الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي.

ومن المهم التأكيد على أن جرح أي إثيوبي ومعاناته أمر غير مقبول. وأوجه القصور في منع تلك المعاناة ليست شيئا تقلل الحكومة من شأنه. وفي السياق نفسه، نتحمل مسؤوليتنا عن كفالة المساءلة ومعالجة تلك المشاكل بأقصى قدر من الجدية. ومن أجل الوضوح التام، أود أن أؤكد من جديد التزام حكومتي الثابت بالمسؤوليات الأساسية للدولة.

ومن المؤكد أن هناك عوامل داخلية وخارجية تؤدي دورا في التحديات الأمنية التي نواجهها. إن التهديدات الأمنية الخارجية التي تواجهنا – بدون أي مسؤولية عن الاستفزاز من جانبنا – تعقد ديناميATنا السياسية الداخلية وتشتت انتباهنا عن الأولويات الوطنية الرئيسية. وأود أن أهيب بالمجلس أن يتصرف بإدراك كامل للتحديات الخارجية التي تواجهها إثيوبيا.

وفي أعقاب تنظيم انتخابات وطنية سلمية وناجحة هذا الشهر، تتجه الجهود الآن نحو بناء بلد قوي وموحد وديمقراطي. وفي هذا الصدد، تعكف الحكومة الإثيوبية على وضع خريطة طريق للحوار الشامل لكفالة السلام والاستقرار الدائمين.

وأود أن أؤكد من جديد عزم حكومتي على كفالة المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان والجرائم المرتكبة في منطقة تيغراي. وسنحرص على عدم التسامح مع الإفلات من العقاب. وما زلنا ملتزمين بالعمل مع جميع الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف من خلال شراكة حقيقية وفهم بأن حكومة إثيوبيا أكثر من قادرة على التغلب على تلك التحديات. ونشجع أعضاء المجلس على القيام بدور بناء في دعم الحكومة الإثيوبية في تنفيذ وقف إطلاق النار لأغراض إنسانية. ونشكر مرة أخرى أعضاء المجلس الذين رحبوا بتلك البادرة الإيجابية.

وفي المقابل، أود أن أوضح أن الضغط السياسي والتدابير القسرية الثنائية المتسرعة ضد إثيوبيا غير مقبولة وتنتهك المبادئ الأساسية للقانون الدولي. وسيدفع الضغط المفرط هذا البلد العريق الذي يبلغ عدد سكانه ١١٠ ملايين نسمة إلى الهاوية، وسيحرمه من أي إمكانية للتعافي. إن شعب إثيوبيا يراقب بالفعل، وينبغي ألا يتصور أن تصريحاتنا تدفعه إلى الهاوية والانقسام السياسي الذي لا نهاية له. وبالنسبة لإثيوبيا، هذه لحظة للتأمل، واستعراض حقيقي لنجاحاتنا وتحدياتنا.

وتكمن المسألة الرئيسية في كيفية تضميد جراحنا. وهناك حزن وحداد لم ينتهيا بعد، كما هو الحال فيما يتعلق بمذبحة ماي كادرا التي ارتكبتها مجموعة شباب الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي، ومعاناة سكان مقاطعة ووليغا في تيغراي، الذين طردوا من أرض أجدادهم على مدى السنوات الثلاثين الماضية. ولذلك يجب أن تكون هناك نهاية مناسبة. وينبغي إنهاء الثقافة السياسية للإفلات من العقاب. ونعلم أن التغلب على تحدياتنا هو ما يبهجنا كأمة. وما يمكن أن يخفف عنا كأمة هو التزامنا والتزام شعبنا بالدفاع عن السلام. وقد نكون فقراء، ولكن لدينا أيضا أمل. ونحن شعب لنا قيم نعتز بها. وبالنسبة لإثيوبيا، لا يزال الأمل حيا.

وفي الختام، آمل أن ينظر المجلس إلى الحالة في بلدي من المنظور الصحيح، وأن يتفهم حجم التحديات التي نواجهها، وأن يعترف بالخطوة الهامة التي اتخذناها في ذلك الصدد. وما نحتاج إليه حقا في الوقت الراهن هو دعم المجتمع الدولي وتفهمه وتضامنه. ولهذا السبب أود أن أختتم بياني بمناشدة الشركاء الدوليين وأصدقاء بلدنا مواصلة زيادة الدعم الإنساني لتلبية الاحتياجات الإنسانية في جميع أنحاء إثيوبيا.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٤٥.